Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

اقتصاديات وسياسات التعليم

مطبوعة محاضرات موجهة للسنة الثانية ماستير

تخصص اقتصاديات العمل

اعداد الأستاذة: بن ونيسة ليلى

السنة الجامعية 2020/2019

فهرس المطبوعة

تمهيد للمقياس .....

الفصل الأول: الإستثمار في الرأس المال البشري

المبحث الأول: رأس المال البشري 02

المبحث الثاني: الإستثمار في رأس المال البشري 03

المبحث الثالث: نظريات الإستثمار في رأس المال البشري 05

الفصل الثاني: الإستثمار في التعليم

المبحث الأول: ماهية التعليم 10

المبحث الثاني: التعليم بين المنطق الإستهلاكي والإستثماري 13

المبحث الثالث: العائد من التعليم وتكلفته..... 14

الفصل الثالث: إقتصاديات التعليم

المبحث الأول: تعريف اقتصاديات التعليم..... 20

المبحث الثاني: المدارس الإقتصادية التي تطرقت لإقتصاديات التعليم..... 21

الفصل الرابع : واقع التعليم العالي على المستوى الدولي والوطني

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي 32

المبحث الثاني: تغيرات التعليم العالي ومصادر تمويله 44

المبحث الثالث: واقع التعليم العالي في الجزائر 49

الفصل الخامس: الجودة التعليمية

المبحث الأول: الجودة في مؤسسات التعليم العالي 55

المبحث الثاني: أهم محاور الجودة في المنظومة التعليمية 58

المبحث الثالث: مؤشرات ومراحل تطبيق جودة التعليم العالي 65

قائمة المراجع 71

تمهيد المقياس:

من خلال هذا المقياس الموجه لطلبة السنة الثانية ماستير تخصص اقتصاديات العمل حاولنا التطرق إلى كل ما هو نظري في التعليم وأهم المدارس والنظريات التي تطرقت إلى التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من خلال نظريات الإستثمار في رأس المال البشري، حيث لمسنا أن العملية التعليمية هي مزيج متكامل من عدة عوامل تجعلها تتحقق بنجاح كتمويل التعليم العالي للقضاء على النقائص المادية، وإشراك المنظومة التعليمية في المجتمع لإنشاء بحوث علمية تساهم في عملية التنمية الإقتصادية من خلال مخرجات التعليم العالي التي هي مدخلات التنمية الإقتصادية وخاصة ونحن في عصر التحول من إقتصاد تقوده الصناعة الى إقتصاد تديره المعلومات والمعارف وتتوفر فيه التكنولوجيات الحديثة وإستخدام الإبتكار والرقمنة أي اقتصاد المعرفة، هناك عدة عوامل تعتبر كقوى دافعة نحو التحول لإقتصاد المعرفة كذلك ثورة المعلومات التي أعطت للمعرفة والجهد الفكري قيمة وميزة أفضل من أي جهد آخر، زد إلى ذلك المنافسة المتزايدة على كل ما هو جديد وأفضل، وهذا العامل لن يتحقق إلا إذا وجدوا أشخاص ذوي كفاءات عالية ومهارات تعليمية في المستوى المطلوب، لهذا أصبح تكوين الفرد وتعليمه حسب متطلبات سوق العمل الجديد ضرورة حتمية، وخصوصا مع زيادة الطلب على اليد العاملة المتخصصة في مجال التكنولوجيات والمعلومات والرقمنة.

كما يجب إختيار طلبة ذات مستوى عال وأساتذة أصحاب كفاءة عالية وفتح التعليم العالي على العالم الخارجي لأن هذه العوامل وبتفاعلها مع التطورات المعاصرة في مجال التكنولوجيات تعود على المجتمع بأحسن النتائج سواء البشرية أو المادية. لذا يجب أن تندمج كل العوامل الضرورية والمتطلبات اللازمة من أجل إنجاح التعليم العالي للوصول إلى منظومة تعليمية تستخدم المعرفة وتوظفها على أكمل وجه.

الفصل الأول: الإستثمار في رأس المال البشري

الهدف من المحاضرة: الإقتصاديون القدامى اعتبرو ان الأرض والعمل ورأس المال هم عوامل الإنتاج الرئيسية، إختلفت النظرة منذ بداية الستينات فزاد الإهتمام بنوعية اليد العاملة وذلك عن طريق الإهتمام بما سمي "برأس المال البشري"، حيث أصبح من أهم المواضيع التي يعالجها علم الإقتصاد، فزادت دراسات وبحوث الإقتصاديين في هذا المجال فأصبح الإستثمار في رأس المال البشري من أهم الإستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية. وسوف نتطرق من خلال هذه المحاضرة الى النقاط التالية

- رأس المال البشري
- الإستثمار في الرأس المال البشري
- نظريات الإستثمار في رأس المال البشري

تقسيم المحاضرة: 03 حصص

1. رأس المال البشري:

يعود تعريف رأس المال البشري إلى بداية الستينات من القرن العشرين عن طريق الإقتصاديين شولتز (Chultez,1961) وبيكر (Beker,1964).

ويعرف رأس المال البشري على أنه "المعرفة والمهارات والإمكانيات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة بالنشاط الإقتصادي، كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكونه من قدرات وصفات وخصائص، إنما المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يمتلكونه إستخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الإقتصادي"[1]

ويعرف على أنه "مجمل الإستعدادات الفطرية والمعارف والكفاءات التي إكتسبها الأفراد وطوروها على إمتداد حياتهم"[2].

كما يعرف أيضا "على أنه أصل غير ملموس ضمن طاقات المنظمة وهذا الأصل يدعم ويعزز الإنتاجية وعمليات الإبداع والإبتكار وعمليات تشغيل العاملين التشغيل الأفضل"[3].

[1] Woodhall, M. (1987). Cost-effectiveness analysis in education. Economics of education: research and studies, 348-350.

[2] Laroche, M., Mérette, M., & Ruggeri, G. C. (1999). On the concept and dimensions of human capital in a knowledge-based economy context.Canadian Public Policy/Analyse de Politiques, 87-100.

[3] Black, S. E., & Lynch, L. M. (1996). Human-capital investments and productivity. The American Economic Review, 86(2), 263-267.

يعتبر تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2003 "أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي"[1]

وعرف بيكر (Beker, 1993) رأس المال البشري على أنه "مجموع الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم والتدريب في الوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها وهي في مجموعها وترابطها يطلق عليها رأس المال البشري، وهذه العناصر يفترض أنها تؤدي إلى إحداث تغيرات وتأثيرات إيجابية وتحقيق التقدم المهني"

2. الإستثمار في رأس المال البشري:

2.1 مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري:

يقول المثل الصيني "إن كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة، وإن كنت تخطط لعشر سنوات فاغرس شجرة، وإن كنت تخطط لمائة عام فعلم إنسان، لأنك عندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولا واحدا وعندما تعلم الناس فإنك تحصد مائة محصول"، هذه المقولة تبين أن أحسن الإستثمارات هو الإستثمار في رأس المال البشري لأنه إستثمار على المدى الطويل، وهو سبب وجود إختلاف وفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. أي إستخدام العقل البشري وتعوده وتعليمه على المعرفة والمعلومات، ولهذا عرف الإستثمار في رأس المال البشري على أنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة الإنتاجية"[2]

إن عملية الإستثمار هي عبارة عن مجموعة طرق وأساليب في الإنتاج والتي بإمكانها تكرار العملية الإنتاجية لمرات عدة خلال مدة محدودة[3].

وإعتبر التعليم كعملية إستثمارية لأنه[4]:

- يزيد من إنتاجية الفرد وبذلك زيادة دخله الفردي.
- يزيد من إنتاجية المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية.
- ينمي قدرة الفرد على البحث العلمي.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص 90.

[2] الكبيسي صلاح الدين، (2005)، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص 136.

[3] Roux, L. (2008). Le thermalisme européen au XVIII e siècle. p6.

[4] Weisbrod, B. A. (1962). Education and investment in human capital. InInvestment in Human Beings (pp. 106-123). The Journal of Political Economy Vol. LXX, No. 5, Part 2 (University of Chicago Press).p7.

وبذلك فإن التعليم عملية إستثمارية للعنصر البشري، يتم خلال مسار دراسي تطوير هذه المادة الأولية من خلال حصص ودروس تأخذ في مدارس أو مؤسسات تعليمية من طرف معلمين وأساتذة وذلك لتنمية المهارات والمعارف والمكتسبات، ليتشكل في الأخير منتوج نهائي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نقسم الرأس المال البشري إلى قسمين أساسيين: القسم الأول وهو فطري وعبارة عن معارف ومعلومات فطرية مكتسبة عند الإنسان منذ الولادة وذلك نظرا لتميزه بالعقل البشري، أما القسم الثاني فهو عبارة عن الجزء المكتسب وهنا تختلف درجته بين الأفراد لأنه معارف مكتسبة بالتعليم، التدريب، الخبرة والتجارب المكتسبة خلال فترة حياته.

لهذا السبب تصنف المعارف إلى أقسام[1]:

- معرفة ماذا savoir quoi: وهي معرفة الأفعال
- معرفة لماذا savoir pour quoi: وهي معرفة الأسس والقوانين التي تسير حياة الإنسان
- معرفة كيف savoir comment : وتعبر عن القدرة على معرفة الإتصال والتعامل.
- معرفة من savoir qui: وهي تعبر عن القدرة على الإتصال والتعامل مع الآخرين.

2.2 أهمية الإستثمار في رأس المال البشري:

في دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الإقتصادي[2] قسم العالمان هاربسون ومايرز (Harbison & Mayers,1964) بلدان العالم إلى أربعة مستويات من النمو الإقتصادي تأثرا بدرجة التعليم وهي[3]:

2.2.1 **الدول المتخلفة** : وتعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وإنتشار ظاهرة التسرب في التعليم وإنخفاض معدلات القيد في المدارس (5 – 40 % من الفئة العمرية 6 - 12% سنة في المرحلة الابتدائية، 3% من الفئة العمرية 12-18% سنة في المرحلة الثانوية)، وأغلب دول هذه الدول تملك معاهد عليا.

2.2.2 **الدول النامية جزئيا**:هي التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محددا، ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم، وتعاني هذه الفئة من الدول من إرتفاع نسبة التسرب من التعليم خاصة التعليم الإبتدائي

[1] Lundvall, B. Ä., & Johnson, B. (1994). The learning economy. Journal of industry studies, 1(2). Pp 23-42.

[2] مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض (2007)، ورقة عمل: الإستثمار قي رأس المال البشري، ص 4.

[3] Harbison, F. H., & Myers, C. A. (1964). Education, manpower, and economic growth: Strategies of human resource development. Tata McGraw-Hill Education.P5.

رغم عنايتها به، وإنخفاض نسبة المسجلين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن إهتمامها موجه إلى التعليم النظري.

2.2.3 **الدول شبه المتقدمة :** وهي الدول التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات التسجيل بها لتصل إلى نحو 80%، ومشكلات التسرب من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين، والتعليم الثانوي يميل إلى الإتجاه الأكاديمي بهدف التحضير للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه الدول بالإرتفاع إلا أن الجامعات تعاني من تزايد عدد الطلاب وضعف الإمكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

2.2.4 **الدول المتقدمة:** وهي الدول التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى إقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الإكتشافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة، ويتميز التعليم فيها بإرتفاع معدلات التسجيل في جميع مراحله وإرتفاع مستوى التعليم الجامعي والإهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات الإجتماعية مع الإهتمام بالبحث العلمي والإكتشاف والإختراع .

3 نظريات الإستثمار في رأس المال البشري:

إهتم إقتصاديون مثل شولتز (Schultz, T.N) ومينسر (Mincer, J) وبيكر (Becker, G.S) بموضوع الإستثمار في رأس المال البشري وذلك بإعتبار التعليم نوعا من أنواع هذه الإستثمارات.

3.1 نظرية شولتز (Schultz):

لم تتبلور نظرية الإستثمار في رأس المال البشري إلا بعد الأبحاث التي قام بها الإقتصادي شولتز لأنه قدم تفسيرات أكثر واقعية لتفسير الزيادة في الدخل فعمل على شرح وتفسير المكونات الأقل مادية في تكوين رأس المال، والتي هي عبارة عن رأس المال البشري، لهذا صرح في محاضرته "الإستثمار في رأس المال البشري " التي عرضها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الإقتصادية الأمريكية في سان لويس بتاريخ 28 ديسمبر 1960 : " من البديهي أن يكسب الفرد كفاءات نافعة والمعارف،لكن لا تعتبر كشكل من أشكال رأس المال، نمو رأس المال في الدول الغربية بمعدل أسرع من الدول الأخرى بسبب الإستثمار في رأس المال البشري وهذا هو سبب الإختلاف بين الدول"[1].

[1] Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. The American economic review, 51(1).Pp 1-17.

لهذا وضح شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاث نقاط أساسية [1]:

- إن النمو الإقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية إنما الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري .
- يمكن تفسير الإختلافات في الإيرادات وفقا للإختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري.

إهتم شولتز في أبحاثه على التركيز على عملية التعليم بإعتبارها إستثمارا ضروريا في رأس المال البشري، وأن الإنفاق على التعليم يعتبر إستثمارا وليس نفقات إستهلاكية لأن التعليم يحقق قيمة إضافية إقتصادية.

ركز على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن تنمية المورد البشري في الزراعة يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها بالرغم من خصوبة التربة والمياه ولذلك قدمت منح دراسية للمزارعين وحققت بذلك زيادة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

صنف الإستثمار في رأس المال البشري إلى خمسة مجموعات وهي[3]:

- الصحة
- التدريب والتكوين أثناء العمل
- التعليم الرسمي
- تعليم الكبار
- الهجرة والتنقل من أجل الإستفادة من فرص عمل أفضل

حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي[4]:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي من الممكن الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها.

---

[1] Sweetland, S. R. (1996). Human capital theory: Foundations of a field of inquiry. Review of Educational Research, 66(3). Pp 341-359.

[2] راوية حسن (2002)، مدخل إستراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، ص 361.

[3] Schultz, T. W. (1961). Op.Cit. p14.

[4] Grundstein, M. (2002). Gameth: un cadre directeur pour repérer les connaissances cruciales pour l'entreprise. Lamsade Université Paris-Dauphine. P8.

في تحليل شولتز للتكلفة والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم إهتم بالإيرادات الضائعة لأنه لو لم يكن ملتحق بالعملية التعليمية لإلتحق بسوق العمل ويؤدي خدمة ذات قيمة إقتصادية.

ومن خلال تعاريفه السابقة قدم تفسيرا للعديد من الظواهر مثل الإختلاف في مستوى أجور الأفراد، وهجرة العمالة، والزيادة في الإيرادات، وأيضا تفسير النمو البطيء للدول النامية.

3.2 نظرية مينسر (Mincer):

تهدف نظرية مينسر إلى قياس معدل العائد على رأس المال البشري، ومنذ ذلك الوقت بدأ الإقتصاديين بشرح وتطبيق النظرية مثل شولتز 1996 وبيكر 1993، والهدف من تطوير نظرية رأس المال البشري هي محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية في تفسير التفاوت في الأجور، وإعتمد النموذج على فرضيات أساسية وهي[1]:

- إن طول فترة التدريب أو التعليم هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخل العمال وإن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.
- يتوقع الأفراد عند إتخاذ قرار بالتدريب الحصول على دخل أعلى في المستقبل لتعويض تكلفة التدريب.
- يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة، بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.
- يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى، وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابت خلال الفترة العملية.
- يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية على أساس هذه الفرضيات وفي إطار التوازن التنافسي سيكون توزيع دخل العمال، بحيث تتساوي القيمة الحاضرة للتدفقات المستقبلية وذلك لخيار التعليم بعد حسم الزيادة المستقبلية في الدخل حسب سعر الفائدة التنافسي .

تطرق مينسر في تحليله إلى بعض الصعوبات في قياس عائد التكلفة وعائد التدريب والمتمثلة في:

- صعوبة قياس خسارة وقت تدريب عامل قديم لعامل جديد.
- نقص بيانات التكلفة.

[1] Mincer, J. (1958). Investment in human capital and personal income distribution. The journal of political economy, 281-302. p282.

- إعتبار تكلفة المواد المستهلكة في التدريب تكلفة إستهلاك، بينما هي عبارة عن تكلفة تدريب.

ويرى مينسر بأن العمر يعتبر كعامل أساسي في عملية التدريب، حيث كلما قل عمر الفرد قلت تكاليف التدريب. وأن إحتمال الوفاة أحد أسباب نقص بيانات التكلفة وفي حالة الوفاة تصبح هناك تكلفة التدريب أكبر من العائد.

وقد توصل مينسر إلى إستنتاجات من نموذجه وهي [1]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت إحتمالات الحصول على المزيد من التدريب في مجال العمل (تنمية رأس المال البشري تتأثر إيجابيا بمستوى التعليم الموظفين، ومستوى رضاهم الوظيفي).
- كلما زاد معدل دوران العمل ومعدل البطالة كلما زادت تكلفة الإستثمار في التدريب.
- كلما زاد الإستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت إحتمالات بقاء الفرد في المنظمة وإحتمالات إستقرار العمالة.

3.3 نموذج بيكر (Beker):

كل أبحاث (Beker, 1995) حول تنمية رأس المال البشري[2] وضعت في كتابه المشهور " رأس المال البشري " سنة 1964، اهتم بدراسة جميع أشكال الإستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال التعليم، الصحة، الهجرة، وركز بصفة خاصة على التدريب .

وضع بيكر فرضيات لنموذجه وهي كالآتي:

- الأجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى الكفاءات ويتزايد بمعدل متناقص مع العمر.
- معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع مستوى كفاءة الفرد العامل.
- الشباب يغيرون مناصب عملهم أكثر من متقدمي السن وبذلك لديهم فرصة أكبر للتعليم والتدريب.
- تقسيم العمل يرتبط إرتباطا وثيقا بحجم وسعة سوق العمل في حد ذاته.
- الإستثمار في رأس المال البشري يجلب عوائد أكبر من الإستثمار في رأس المال المادي.

[1] Bontis, N., & Fitz-Enz, J. (2002). Intellectual capital ROI: a causal map of human capital antecedents and consequents. Journal of Intellectual capital,3(3). Pp 223-247.

[2] Becker, G. S. (1995). Human capital and poverty alleviation. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy. p7.

فرق بين نوعين من التدريب [1]:

- التدريب العام: هو تدريب يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة، فيمكن إستخدام مهاراته المكتسبة في مؤسسته أو المؤسسة التي يتدرب فيها، فأي مؤسسة لديها سلوك عقلاني تقبل هذا النوع من التدريب شرط أن لا تتحمل أي تكلفة، لأن المتدرب يقبل أجر إضافي للمؤسسة .
- التدريب المتخصص: هو تدريب يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد بدرجة أكبر من إنتاجية الحدية إذا ما تدرب في مؤسسة أخرى، كتدريب عامل جديد وتعريفه بعمله أو تدريبه على تكنولوجيا جديدة، تتحمل المؤسسة التكاليف لأن المهارات التي سوف يكتسبها الفرد تزيد من معدل إنتاجيته وبذلك تستفيد المؤسسة من هذا العائد .

تشكل الموارد البشرية أهم ما تملكه أية مؤسسة متخصصة، فالمؤسسات تنمو وتزدهر وتجمد وتتآكل بقدوم ونمو ومغادرة الموظفين المتخصصين[2] .

الفصل الثاني: الإستثمار في التعليم

الهدف من المحاضرة: اعتبر الإقتصاديون أن الإنفاق على التعليم إنفاق إستثماري وليس إستهلاك لأنه ذو مردودية عالية على المدى الطويل. لهذا عملت كل الدول على تطوير رأسمالها البشري وذلك

[1] Becker, G. S. (2009). Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. University of Chicago Press. P9.

[2] ميلان كوبر، (1985)، إدارة المؤسسات التنمية الإدارية، ترجمة محمد قاسم القريوتي، عبد الجبار ابراهيم، المنطقة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ص 65 .

عن طريق الإهتمام بالتعليم لما له من قيمة عالية في تطوير ورقي المجتمعات وخاصة ونحن في عصر المنافسة.

ولهذا سوف نتعرف عن الهدف من إعتبار التعليم إستثمارا وليس استهلاك وذلك من خلال التطرق إلى :

- ماهية التعليم
- أنواع التعليم
- التعليم بين المنطق الإستهلاكي والإستثماري
- العائد من التعليم تكلفته

تقسيم الحاضرة: 03 حصص

1. ماهية التعليم:

1.1 مفاهيم حول التعليم

هناك إختلاف بين مصطلح "التربية" و"التعليم" و"التكوين" فإعتبر الباحث (Renon, 1981) [1] أن التربية هي من وظائف المنزل، فأي جهد يبذل لتطوير سلوك الفرد داخل المنزل هو عبارة عن تربية أما التعليم فهو في مكان مخصص مثل قاعات الدراسة، المدارس... الخ.

أما (Georges, 1973) [2] فيرى أن التربية هي تكوين لشخصية الفرد أي السلوك، أما التعليم فهو لتنمية الجانب العقلي للفرد أي الذاكرة والذكاء وإكتساب معارف عقلية جديدة[3] .

لكن هناك من ربطهما ببعضهما البعض مثلا " التربية والتعليم" لذلك سوف نتطرق إلى معرفة المفاهيم :

- **التربية:**

تعني كلمة التربية لغويا النمو والزيادة وهي من فعل ربا الشيء، فجاء في القرآن الكريم "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" أي يزيدها وربا الإنسان بمعنى تكفل به لتنمي قواه الجسدية والعقلية.

[1] Reñón, A. G. (1981). Administration et gestion de l'education: les fonctions de l'administration de l'education et la formation des administrateurs de l'education. Unesco. P8.

[2] Tremblay, J. M. (2005). Georges GUSDORF, Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome VI: L'avènement des sciences humaines au siècle des Lumières.p4.

[3] Foulquié, P. (1971). Dictionnaire de la langue pédagogique. Presses universitaires de France. P10 .

وأصل كلمة التربية éducation هو educatio وهي لاتينية الأصل أي تعني التغذي nourien، هذه التغذية مبنية على مجموعة من المعارف كالإرث الإجتماعي والإنساني [1].

ويقصد بالتربية مجموع المعارف المكتسبة خلال حياة الفرد من الولادة إلى الوفاة، فتعرف على أنها " كل ما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إقراب الفرد من الكمال بما فيها الظواهر الطبيعية أي المناخ والتربية "[2]

بينما (Durkheim, 1992)[3] يعرفها على أنها العمل الذي تقوم به الأجيال الناضجة لتنشئة الأجيال الصاعدة وأدخل العنصر المادي كعامل أساسي في عملية التربية فإعتبرها تنشئة إجتماعية منظمة للأفراد.

- **التعليم:**

التعليم هو جملة ما يكسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة، والتعليم لغة يشتق من علم بالشيء أي أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليميا وعلاما أي جعله يتعلمها، ومن معانيه الإتقان[4].

وتعرفه موسوعة المعارف التربوية على أنه "ترتيب وتنظيم المعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك إنتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل لها وتسمى هذه العملية بالإتصال"، ونتيجة لأن التعليم يعتمد على مواقف ومعرفة متجددة، وذلك من خلال الإعتماد على الوسائل التعليمية ذات التكنولوجية العالية وتعتبر كعوامل مهمة في زيادة فعالية عملية الإتصال[5] .

1.2 أنواع التعليم :

حسب الموسوعة العربية العالمية يمكن تقسيم التعليم إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي :

1.2.1 التعليم النظامي éducation formelle :

[1] Books, O., & Carnets, H. (2007). Titre: Revue française de pédagogie Recherches en éducation En bref: Revue spécialisée dans la recherche en éducation Editeur: ENS Éditions. European journal of psychology of education,24(3). p18.

[2] Foulquié, P. (1971), Op, p 24.

[3] Cardi, F., & Plantier, J. (1993). Durkheim, sociologue de l'éducation: journées d'étude 15-16 octobre 1992. Editions L'Harmattan. p9.

[4] مهدي التميم، (2007)، مهارات التعليم : دراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، ص 19 .

[5] موسوعة المعارف التربوية، (2007) ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ص 182 .

هو التعليم الذي يتلقاه الأفراد في المدرسة ويعرف بالتعليم المدرسي ويتميز هذا النوع بـ[1]:

- مؤسسات التعليم تسير من طرف إدارة مركزية ومسؤولين وهيئة التدريس.
- مراقبة المتعلمين من طرف المعلمين.

وعلى المتعلم أن يحترم شروط وقوانين المؤسسة التعليمية في الوقت والنظام الداخلي للمؤسسة، وعلى المعلمين أن يقيموا وظائفهم وذلك من خلال التدريس الجيد وتحصيل الطلاب وذلك للانتقال من طور أو من قسم لآخر.

1.2.2 التعليم التلقائي éducation non formelle :

وهو نمط من التعليم يتلقاه الفرد في حياته اليومية وإحتكاكه ببيئته، ويحصل من خلاله على معارف ومكتسبات جديدة بالإعتماد على مهاراته الشخصية دون الحاجة إلى المعلم وذلك من خلال وسائل مختلفة[2]:

- وسائل الإعلام والإتصال (الراديو، التلفاز، الجرائد، الأنترنت ...الخ)
- المؤسسات الثقافية العلمية (المكتبات والمتاحف ...الخ)

1.2.3 التعليم غير الرسمي éducation informelle :

هو نوع من أنواع التعليم لديه نفس برامج التعليم الرسمي إلا أن قوانينه ونظامه الداخلي أقل إنضباطا من التعليم الرسمي، وهو تعليم موجه إلى فئة معينة من الأفراد ومثال عن ذلك: محو الأمية، الكشافة، المدارس القرآنية... الخ

2 التعليم بين المنطق الإستهلاكي والمنطق الإستثماري:

إختلفت نظرة الإقتصاديين حول تصنيف التعليم ضمن العملية الإستهلاكية أو الإنتاجية :

2.1 التعليم عملية إستهلاكية:

[1] Bakhouche, A. (2007). Does the financial sector promote economic growth? a case of Algeria. Savings and Development. Pp23-44.

[2] Books, O., & Carnets, H. (2007). Op.Cit.Pp18-20

فإعتبره (Smith) عملية إستهلاكية لأنه كان من مؤيدي تعليم الأغنياء دون تدخل الحكومة، بينما الفقراء وذوي الدخل المحدود فهو على عاتق الحكومة لهدف تساوي الفرص في العمل ومحو الأمية. وإتفق معه كينز في هذا التحليل بإعتبار أن التعليم عملية إستهلاكية سواء نفقاته على عاتق الفرد أو الحكومة.

وإعتبر (Friedman, 1962) [1] التعليم عملية إستهلاكية خصوصا التعليم العام بينما التعليم المهني أي التعليم في فترة العمل عملية إنتاجية .

ويعتبر التعليم عملية إستهلاكية لتميزه بالخصائص التالية[2] :

يؤثر التعليم على السلوك الإستهلاكي للفرد حسب المستوى التعليمي له .

يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، من أعمال ذات مجهود بدني على أعمال ذات مجهود ذهني .

التعليم كإستهلاك يؤثر في شخصيته الإنسان بمنحه ثقافة ومعرفة تهيئ له فرصة الحياة الكريمة.

2.2 التعليم عملية إستثمارية:

أعتبر التعليم عملية إستثمارية وذلك لقدرته على بناء رأس المال البشري[3]، فالعائد من التعليم يتجاوز المردود المادي المباشر الذي يجنيه المتعلم، ليصل إلى جميع أفراد المجتمع من خلال الإستفادة من تطبيقاته العملية المتنوعة التي لا يمكن حصرها في جيل معين أو حدود دولة معينة. وتؤثر هذه المعرفة إيجابا على خصائص المجتمع المعرفي في النواحي التالية[4]:

- **الإضافة على التفكير (Value-Added Thinking):** إن مساهمة المعرفة في إحداث نقلة نوعية في المجتمع تعتمد على مقدار ما تؤثر فيه المعرفة على طريقة تفكير المجتمع، وما يقوم به المجتمع من تطبيقات لهذه المعرفة في تحسين روح المجتمع على الإبداع. إن إنتاج وإستخدام المعرفة هو المحور الرئيسي لمجتمع المعرفة. وتعددت مصادر المعرفة وتنوعت لتشمل أنظمة التعليم وأمكنة العمل، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة المتعددة الإستعمالات.

[1] Friedman, M. (1962). Capitalism and Freedom, Chicago: University of Chicago. Pp 123-144

[2] فاروق عبده فليه، (2003)، إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 158.

[3] محمد دهان،(2010)، الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 38.

[4] Psacharopoulos, G. (1994). Returns to investment in education: A global update. World development, 22(9). Pp1325-1343.

- **الإبداع (Creativity):** يعني الإبداع قدرة البيئة الثقافية والوظيفية على فهم العلاقات التي تربط الأشياء ببعضها البعض والعمل على تغيير المفاهيم الوظيفية لهذه الأشياء ومحاولة تطوير وظائفها.
- **المساهمة في رأس المال الفكري (Intellectual Capital):** يعني رأس المال الفكري للمؤسسة الرصيد المعرفي عند جميع العاملين فيها والذي يحدد قدرتها التنافسية. إن مدى إستخدام هذا النوع من رأس المال يستلزم مساعدة البيئة الإجتماعية وإستخدام الأنظمة التقنية في جميع مجالات الحياة. وتتأثر كفاءة الإستخدام هذه بثقافة المجتمع، التعليم، سوق العمل، السياسات الإقتصادية، وتوفر البنى التحتية.
- **إستمرارية عملية التعلم (Learning Process):** يوفر التعليم نوعا من الإستمرارية في إكتساب المعرفة على المستويين الشخصي والبيئي خاصة في عالم يشهد تطورات سريعة في أنماط التكنولوجيا وأنظمة المعلومات. إن رفع كفاءة العامل في تنفيذ المهام الموكلة إليه تتطلب إعادة هيكلة أساليب العمل وأدوات تنظيمه وأنظمته لتكون أكثر دعما لنمو المعرفة والفهم الشخصي والجماعي. ويجب تطوير عملية التعليم لتوفير تلك المعرفة المتحركة.

3 العائد من التعليم وتكلفته

3.1 العائد من التعليم:

يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم فهم يرون أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته وبالتالي زاد دخله وبالتالي زاد دخل المجتمع." يرى (جبلز)" أن هناك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم، الأول أن هناك طلب جماهيري كبير على التعليم وخاصة التعليم العام وذلك في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، والثاني للعلاقة الواضحة والقوية بين التعليم والدخل على المستوى الفردي والقومي."[1]

لكن نجد أن هده النظرة مقصرة في حق التعليم لان يوجود عوائد من التعليم يجنيها المجتمع والفرد من التعليم تعرف بالعوائد الاجتماعية جانب اقتصادي وأخر اجتماعي لذلك يمكن تعريف

[1] عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية،ص3 http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CAP8ZA7N.pdf

عوائد التعليم بأنها " المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع التي ترتبط وتقترن بالتعليم."

وبالتالي هناك عدة تقسيمات لعوائد التعليم تتداخل فيما بينها وقد يعني بعضها نفس مفهوم الآخر وقد يكون أحد التقسيمات ضمن الآخر ولكن لأغراض الفهم والتحليل سوف نذكر أشهرها:

3.1.1 **عوائد اجتماعية وعوائد اقتصادية:**

أ - العوائد الاجتماعية :

منها الارتقاء المعرفي لأبناء المجتمع، تنظيم الحياة بين أفراد المجتمع، تكوين العادات السليمة في التعامل بين أفراد المجتمع ومع أنظمته، القضاء على الجهل والأمية ،القضاء على الاعتقادات الخاطئة مثل الشعوذة والتوكل على غير الله سبحانه وتعالى تكوين قيم التعامل مع الآخر وقيم الحوار والاحترام بين أفرد المجتمع،تخفيض معدلات الجريمة وحفظ أمن المجتمع القضاء على الأفكار الضالة التي تهدم أمن المجتمع واستقراره.

ب - العوائد الاقتصادية :

منها زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع تكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف وعادات الادخار والاستهلاك تكوين الاتجاهات السليمة المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وطريقة استخدامها وعدم الإسراف في استخدامها

3.1.2 **عوائد على مستوى الفرد وعوائد على مستوى المجتمع:**

أ. العوائد على مستوى الفرد:

يتم قياس العائد الفردي للتربية على أساس المقارنة"بين التكاليف التي يتحملها الفرد من أجل الحصول على مستوى معين من المعرفة و الدخل الذي حققه من جراء ذالك .[1]

حيث يحقق الفرد زيادة في دخل من جراء زيادة تعليمية ، بالاضافة الى المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد الدراسات الإضافية أي : كلما كانت مدة الدراسة أطول كلما ارتفعت الأرباح خلال المدة العملية للفرد.

ب - العوائد على مستوى المجتمع: يحسب العائد في حالة المجتمع على أساس إحصاء لأعداد كبيرة من الأفراد دقة، هذه الحسابات كانت أمامها عدة تحفظات، حيث العملية في حد ذاتها تعني المقارنة بين القيم الحالية للتكاليف والأرباح المرتبطة بالموارد المخصصة للتعليم كاستثمار.وعلى المستوى

[1] محمد لبيب النجيمي، الاسس الاجتماعية للتربية ،بيروت ط 8 ،1981ص322

الاجتماعي، حساب العائد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموع العوائد المباشرة لقطاع التعليم لجميع الأفراد والعوائد غير المباشرة التي تشكل منافع بالنسبة للمجتمع.[1]

منها زيادة دخل المجتمع ، التقدم الفني والمعرفي و العلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده ، التنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبناءه ، تكوين الاتجاهات السليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع.

3.1.3 عوائد استهلاكية وعوائد رأسمالية:

أ. **العوائد الاستهلاكية :**

هي تلك العوائد التي تجنى منفعتها حالاً ومن أمثلة تلك العوائد كما تقول أخضر(1994م) "فرصة الوالدين للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم للمدرسة وسرورهم بتفوق أبنائهم"

ب. عوائد استثمارية:

هي تلك المنافع التي تجني في المستقبل ومن أمثلتها الزيادة المتوقعة في دخل الفرد والمجتمع الناتجة عن الانتظام في الدراسة وترك سوق العمل.

3.1.4 عوائد نقدية وعوائد غيرنقدية:

- العوائد النقدية الأرباح التي يجنيها المتعلم في المستقبل من جراء زيادة تعليمه تكوين عادات الاستهلاك الرشيد التي توفر جزء من دخل الإنسان ليتم استثماره.

- عوائد غير نقدية: تكوين عادت التعامل مع الآخرين الأقرباء والجيران قدرة الأفراد على الإبداع والابتكار.

3.1.5 العوائد الأمنية للتعليم:

إن التعليم السليم والصحيح يحفظ أمن المجتمع من خلال تكوين المفاهيم السليمة نحو أمن أفراد المجتمع والمحافظة على ممتلكاتهم وأموالهم وأعراضهم وعقلهم ودينهم ، وكفى بالتعليم عائداً أنه مرتبط برضاء الله سبحانه وتعالى فالفرد يجني المكاسب الأخروية التي وعده الله بها من خلال أنفاق جهده وماله في سبيل العلم فقد وردت أحاديث كثيرة وآيات كثيرة في مجال

[1] منذر عبد السلام،(2017)، دراسات في إقتصاديات التربية، دار الطليعة بيروت، ص7

الحث على العلم والإنفاق عليه وقد كان بعض السلف الصالح يسافرون السفر الطويل من أجل تحصيل حديث أوفهم أيه ولاشك أن ذلك يتطلب بدل موارد كثيرة

3.2 تكلفة التعليم[1]:

عادة ما ينظر لكلفة التعليم على أنها مرادف لنفقاته، فالبعض ينظر إليها على أنها النفقات الجارية، فهي تلك التي تنفق بصفة دورية و منتظمة كالمرتبات والأجور و ما شابهها، والبعض الآخر يرى ضرورة أن تشمل النفقات الرأسمالية، حيث يمتد أثر بعض النفقات لعدة سنوات لاحقة لسنة الانفاق- كما في تكاليف المباني والمعدات . في حين يرى فريق ثالث أن كلفة التعليم ينبغي أن تشمل إلى جانب النفقات الجارية والرأسمالية، ما تنفقه الأسرة في سبيل تعليم أبنائها مثل: الاشتراكات المدرسية، تكاليف شراء الكتب والأدوات،كما تنادي طائفة أخرى بضرورة امتدادها لتشمل التكاليف غير المباشرة و المتمثلة في

كلفة الفرصة البديلة، وتعني قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للإنفاق على التعليم، و تفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى(فاروق عبده فليه،2003)

وهناك مؤشرات عديدة لحساب عناصر الكلفة منها

- **مؤشر كلفة الطالب**: حيث يقيس حصة الطالب من الكلفة وحسب أنواعها و المقصود هنا بالطالب، المسجل في العملية التعليمية
- **مؤشر كلفة الخريج**: والتي يقيس حصة الطالب الخريج من الكلفة حسب أنواعها.
- مؤشر كلفة المواد أو الأجهزة والأبنية أو مؤشر كلفة الموجودات أي الأصول الرأسمالية، حسب أنواعها،

إن هذه المؤشرات مرتبطة بالزمن الذي يستغرقه إنتاج وحدة واحدة أي الخريج، وكباقي التكاليف فإن معظم الدول تهدف إلى خفض هذه التكاليف(الجهد و الوقت)وتعظيم عوائدها.

✓ **مخزون التربية:**

ينظر إلى الرأس المال البشري كما ينظر إلى الرأس المال المادي، أي يمكن وصفه مخزونا،حيث يتم تحديد هذا المخزون التربوي لدى السكان عن طريق حساب عدد السنوات الدراسية أولا، ثم حساب نفقات هذه السنوات الدراسية ثانيا (فاروق عبده فليه،) 2003 ، فالمخزون التربوي هو

[1] صلعة سومية، (2016)، إقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة تلمسان – الجزائر-، ص 136-139

رصيد المجتمع من القوة البشرية التي حصلت على قدر من التعليم و أنهت مرحلة تعليمية معينة، تؤهلها إلى دخول القوة العاملة.

✓ **السنوات الدراسية:**

هي تعبير عن مؤهلات الرأس المال البشري بعدد سنوات التعليم و هي المعيار المعتمد بكثرة، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار:

التغيرات التي تطرأ على طول السنة الدراسية(الإضرابات، الحروب)،

المستوى الكيفي للسنة الدراسية (تتغير من مرحلة إلى أخرى و من بلد لآخر)

✓ **الساعات الدراسية :**

هي امتداد للطريقة السابقة، التي يمكن استنتاجها من المواد الدراسية التي يدرسها الطالب في العام الدراسي، حيث أن كل مادة دراسية تحتاج إلى عدد معين من الساعات، غير أن هذه الطريقة أيضا يؤخذ عليها:

- عدد الساعات غير مضبوط(غياب الأستاذ / الطالب)
- الجانب النوعي (كما في السنوات الدراسية)

و أيا كانت طريقة حساب المخزون التربوي سواء بوحدة السنوات الدراسية أو وحدة الساعات الدراسية، فهي تساعد على حساب(سواء للفرد أو للحكومات)قيمة التكاليف و النفقات التي وضعت في سبيل إنتاج وحدة واحدة أو المتخرج، ودخوله القوة العاملة.

إلا أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى فقد و هدر في هذه النفقات والتكاليف، منها(فاروق عبده فليه، 2003):

✓ **الرسوب و التسرب :**

يعتبر الرسوب من أهم العوامل التي تقلل من حساب المخزون للتعليم ، وذلك لأن من رسب عاما ا زدت عدد سنواته الدراسية مما يؤدي إلى زيادة تكلفته، بالإضافة إلى عمليات التحويل من تخصص لآخر لعدم رضاهم عن توجيههم، الذي لا يتفق مع ميولهم و قدراتهم، كذلك انقطاع الطالب عن الدراسة وتركهم لها قبل إنهاء مرحلة معينة و هذا ما يعرف بالتسرب.

✓ **انخفاظ درجة التحصيل العلمي و مستواه كما و نوعا :**

وهو مرتبط بانخفاظ كمية و نوعية المعلومات، المعارف و المهارات التي يتحصل عليها المتعلم، وكذلك ضعف تناسبها وارتباطها مع احتياجات الفرد، المجتمع و الاقتصاد هذا ما يدفع بالعديد من الأفراد للتوجه إلى تكوينات أخرى عملية في غالب الأحيان لتعويض هذا النقص

- ✓ **الهجرة:**

إن هجرة الكفاءات هي من المشاكل الهامة التي تعاني منها الدول خاصة النامية، حيث يتجه العديد من الطلبة لإتمام دراستهم أو العمل بالخارج في دول أخرى، حيث تستقطب الدول المتقدمة هذه الفئات لتستفيد من خبراتها و بأقل التكاليف.

- ✓ **الوفايات أو الإصابة بالعجز:**

حيث تؤدي الوفيات إلى نقص في رأس المال البشري، كذلك الحال بالنسبة للإصابة بالعجز، مما يؤدي إلى هدر و ضياع للنفقات.

- ✓ **البطالة :**

هذا ما يؤدي أيضا إلى هدر لنفقات التعليم، و يؤدي إلى تحمل تكاليف دون عوائد سواء بالنسبة للفرد أو الحكومات فالبطالة تعني وجود عرض للعمالة أكثر من الطلب عليها و الذي لا يرتبط فقط بالتدفق السنوي للمتخرجين من الجامعات، بل يرجع السبب أيضا إلى تدهور قيمة الشهادات. بالإضافة إلى البطالة، هناك عدم توفير العمل المناسب الذي يتفق مع دراستهم، مما يؤدي إلى إهدار وتضييع للطاقات البشرية العالية المستوى، ما يؤثر بصورة مباشرة على العوائد المتوقعة من هذا الاستثمار.

الفصل الثالث: اقتصاديات التعليم

الهدف من المحاضرة: اعتقد الإقتصاديون سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات)، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك

الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن مع تعمق الاقتصاديون في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل التعليم .عند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال وهناك مجموعة من النظريات التي أثارت العلاقة بين الاستثمار في التعليم و النمو الاقتصادي[1] وسوف نتطرق لها من خلال المحاور التالية:

- تعريف اقتصاديات التعليم
- المدارس الإقتصادية لإقتصاديات التعليم

عدد الحصص: 03 حصص

1. تعريف إقتصاديات التعليم:

علم إقتصاديات التعليم هو ذلك العلم الذي يبحث في أسهل الطرق لإستخدام الموارد التعليمية المالية، البشرية والمادية، كان الحديث عن" ثورة الإستثمار البشري في الفكر الإقتصادي" [2] من أجل تكوين الأفراد (وذلك عن طريق التعليم والتدريب) تكوينا شاملا من جميع النواحي الذهنية، الجسمية، الخلقية، الإجتماعية...الخ من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين[3].

وعرفت إقتصاديات التعليم بأنها دراسة كيفية حيث يقوم المجتمع أو أفراده وإستخدام الموارد الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الأشخاص من خلال المعرفة والمهارات وغيرها إعتمادا على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة أي أن إقتصاديات التعليم تهتم بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والمجموعات المتناسقة وتحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من طرف الأفراد أو المجتمع.[4]

---

[2] Cohn, E., & Geske, T. G. (1990). The economics of education (Vol. 3). Oxford: Pergamon Press. P8.

[3] محمد أحمد الغنام، (1983)، "المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور إقتصادي واسع"، التربية الجديدة، (تصدر عن مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية)، العدد 29،ماي 1983، ص4,

[4] فاروق عبده فليه، (2003)، إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، ص02

مفهوم إقتصاديات التعليم يدور حول ركيزتين هامتين وهما أن التعليم إنتاج وإستثمار فهو علم يعتمد على توظيف العمليات الإقتصادية كالإنتاج، الدخل، الفوائد، الإستثمار، الإستهلاك والفائض في العملية التعليمية مما يساهم في تحقيق أهداف وتوقعات المؤسسة.[1]

ويعرف بأنه "العلم الذي يبحث في أمثل الطرق لإستخدام الموارد التعليمية بشرياً، زمنياً، مالياً وتكنولوجياً من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) تكويناً شاملاً متكاملاً، حاضرا ومستقبلاً، فردياً واجتماعياً من أجل أحسن توزيع لهذا التكوين"[2].

ويعرف بأنه "دراسة كيفية إختيار الأفراد والمجتمع بإستعمال النقود أو بدون إستعمالها، وتوظيف الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب، وتنمية المعرفة والمهارة...الخ" [3]

يعرفه كما يلي "إن إقتصاديات التعليم بمفهومها الشامل ترتبط بتكلفة كل من البدائل المتاحة والممكنة أو بالأحرى تكلفة الفرصة المتاحة أو الممكنة وينطبق ذلك بشكل خاص على قضايا التعليم"[4].

2. المدارس الإقتصادية التي تطرقت لإقتصاديات التعليم:

كل المدارس الإقتصادية تطرقت إلى دراسة موضوع التعليم من خلال قيمته الإقتصادية، وألحت على ضرورة تنمية المعارف وأفكار رأس المال البشري وذلك لإعتبار أن كل هذه العملية هي عبارة عن إستثمارات لها عوائد قيمة.

بعدما كانوا يعتبرون أن التعليم عبارة عن إستهلاك لا عوائد إقتصادية له، تطورت أبحاث الإقتصاديين وأصبح يعتبر إستثمارا له عوائد ملموسة، تساعد على تنمية الإقتصاد وتحقيق رفاهية المجتمع.

2.1 المدرسة الكلاسيكية:

عالج مفكرو المدرسة الكلاسيكية ظاهرة التعليم وكان على رأسها الإقتصادي:

" **آدم سميث**" (A. Smith) " وكتابه المشهور "ثروة الأمم" (1776) ففي كتابه تحدث عن اليد الخفية التي توجه الإقتصاد إلى تحقيق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم الثروة[1].

---

[1] د. رفعت عزوز د.طارق عبد الرؤوف، (2009)، إقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى ، ص 52

[2] عابدين محمود عباس،(2003) قضايا تخطيط التعليم وافتصادياته بين العالمية والمحلية، المصرية اللبنانية، القاهرة،ص 20

[3] الراشدان عبد الله، (2002)، المدخل الى التربية والتعليم، دار الشروق، عمان، ص 16.

[4] المصري منذر واصف، (2003)، إقتصاديات التعليم و التدريب المهني، دار الكتب الوطنية، ط1، مصر، ص 11.

إن الزيادة في الثروة تتحقق عن طريق تقسيم العمل ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم في رأس المال وحجم السوق[2].

ويشدد سميث على أننا نحتاج إلى التعليم لتصحيح الحالة الإقتصادية وتحقيق الثروة، إذ يجب أن يركز التعليم على العامل الفقير الذي يعاني أكثر من غيره، ويرى إن لتسهيل التجارة نحتاج إلى الإلمام ب "القراءة والكتابة والحساب" كما أن الهندسة والميكانيك نافعتان بالمثل[3]، أي توصل إلى أن هناك علاقة بين التعليم والتقدم الصناعي.

توصل إلى أن التعليم من أهم أسباب الإختلاف في الدخل، لأن أجر العامل المتعلم يجب أن يتضمن جزءا لتغطية المال الذي أنفقه من اجل تعلمه، فالإنفاق على التعليم يعتبر مصروفا يعود عليه في المستقبل بدخل أعلى[4]

ويؤيد تدخل الدولة في قطاع التعليم ولكن عن طريق التمويل أما التسيير فيبقى للقطاع الخاص[5].

أما (Say, 1846) فهو يعتبر أن التعليم رأس مال لما له من عوائد وخاصة الأرباح العائدة من الصناعة، فهو يعتبر أن المهام التي تتطلب تكوينا مسبقا يجب أن تتقاضى أجرا أكبر من المهام التي لا تتطلب تكوين[6].

بينما "ميل" (Mill, 1966) في كتابه المشهور "مبادئ الإقتصاد السياسي" يتفق مع آدم سميث في إعتبار أن التعليم من عوامل تحقيق الثروة، كما أدخل مصطلح المؤهلات العلمية في تعريفه للثروة[7].

لكنه رفض فكرة منح التعليم للقطاع الخاص، وهذا لا يعني أنه يطالب بإخضاع التعليم للدولة وإنما يقترح جعل التعليم إلزاميا في مدرسة خاصة أو في المنزل إلى سن محدودة ويجب أن يكون

---

[1] Oakley, A. (1994). Classical economic man: human agency and methodology in the political economy of Adam Smith and JS Mill. Edward Elgar Publishing. P5.

[2] محمد عبد العزيز عجمية،(2000)، محمد علي الليثي،التنمية الإقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية،مصر، ص 69-71.

[3] Butler, E. (2007). Adam Smith-A Primer. Occasional Paper, (141).

[4] Adam, S. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. Economica. p100.

[5] Adam, S. (1776). Ibid. p 106.

[6] Say, J. B., & Say, H. (1846). Traité d'économie politique: ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses(Vol. 9). Guillaumin. P1.

[7] Mill, J. S. (1966). AN ECONOMIC AND SOCIAL FORECAST] FROM Principles of Political Economy. In A Selection of his Works. Macmillan Education UK. Pp321-342.

تنظيم الإمتحانات من مهمة الدولة. كما أنه من مهمتها أيضا تقديم الدعم المالي لأبناء الفقراء وكذلك للمؤسسات التعليمية قصد تحقيق التعليم لكافة أفراد المجتمع[1].

2.2 المدرسة النيوكلاسيكية:

ألفريد مارشال (Marshall, 1971) في كتابه الشهير "مبادئ علم الإقتصاد" عالج موضوع التعليم فإعتبرت آراءه نقطة تحول كبيرة، إعتبر التعليم عاملا خارجيا في النمو الإقتصادي إلاأنه عاملا من العوامل المباشرة التي تدخل في العملية الإنتاجية وتؤثر تأثيرا مباشرا في النمو الإقتصادي[2].

يعتبر الإنفاق على التعليم إستثمارا في البشر من أكثر أنواع الإستثمارات الرأسمالية قيمة[3]

قسم التعليم إلى نوعين التعليم العام والتعليم التقني، ويؤيد التعليم التقني للطبقات العاملة والمتوسطة[4].

وأكد وجود علاقة قوية بين التعليم والإنتاج وذلك من خلال ما ينتجه التعليم من معارف وتعتبر المعرفة من أهم عوامل الإنتاج.

إعتبر أن التعليم هو سبب الثروة وذلك لاكتشاف العباقرة الموجودة في المجتمع فالنفقات المصروفة على الأفراد يمكن تعويضها إذا توصلنا لإكتشاف عبقري واحد مثل: "نيوتن" أو "بتهوفن" أو "باستور"...الخ[5]

أكد أن الحافز على الربح له دور في قرارات الإستثمار البشري كما هو الحال في الإستثمار المادي. وأن التعليم يعمل على جعل الأفراد أكثر ذكاء في أداء عملهم، كما أن له دور أساسي في الجانب الإجتماعي.[6]

2.3 المدرسة الإقتصادية الحديثة:

[1] عبد الله زاهي الرشدان، (2005)، "إقتصاديات التعليم"، دار وائل للنشر، الأردن، ص 13-14

[2] عبد الله زاهي الرشدان، (2005)، نفس المرجع، ص 17

[3] Marshall, A. (1971). Principes d'économie politique. Gordon & Breach. P197.

[4] Marshall, A. (1971). Ibid. Pp73-74.

[5] Marshall, A. (1971). Ibid. Pp 79-80.

[6] Hanhart, S., & Perez, S. (2001). La contribution de l'économie de l'éducation à la légitimité scientifique des sciences de l'éducation. De Boeck Supérieur. pp315-327

عادة ما يستخدم الفكر الحديث أو الحالي لتفسير النمو الإقتصادي بنموذج سولو والنماذج التي أتت من بعده وسنتطرق إلى أهم النظريات والنماذج التي تحدثت عن التقدم التكنولوجي.

2.3.1 نموذج سولو:

بعد النتائج والإستنتاجات التي قدمها (هارود، دومار) لتوازن النمو على المدى الطويل وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين المتغيرات الرئيسية الثلاث والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل، وقد قام سولو بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الإقتصادي" عام 1956م وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي : لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفروقات؟[1]

هناك عدة فرضيات يرتكز عليها نموذج سولو تتمثل فيما يلي :[2]

- الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعادلات الفنية للإنتاج أي نسبة (رأس المال / العمل) $(\frac{K}{L})$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن.
- وأخذ كدالة لذلك دالة " كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة.[3]

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad .....(1)$$

- بحيث F تحقق الخصائص المهمة والمتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل يؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.[4]
- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد يقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

---

[1] Begg, D. K., Dornbusch, R., Fischer, S., Bernier, B., Védie, H. L., & Bernier, B. (2002). Macroéconomie. Ediscience international. P2.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 189- 190.

[3] Solow, R. M. (1957). Technical change and the aggregate production function.The review of Economics and Statistics. Pp 312-320.

[4] Barro, R. J. (2006). Rare disasters and asset markets in the twentieth century.The Quarterly Journal of Economics. Pp 823-866.

- الإقتصاد مغلق وتسوده شروط المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n.
- فرضية تناقص الإنتاجية الحدية.
- هناك مرونة في الأسعار، الأجور، عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي[1]

وللإجابة على التساؤل لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟ [2]

توصل إلى أن السبب:

أ. أثر الزيادة في معدل الإستثمار: إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الإدخار إنطلاقا من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الإستثمار في الإقتصاد

ب. أثر زيادة النمو الديمغرافي :الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة($\frac{K}{L}$) وبالتالي زيادة عرض العمل[3].

هذا يعطينا جواب أولي للسؤال الذي طرحه " سولو " وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل إدخار أكثر إرتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

في هذا النموذج تستطيع الإقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل وحسب النموذج فإنه حتى لو كان بلد قد إنحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فإنه يتبع سلسلة من التغيرات وينتهي به المطاف للوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس الفرضية التي جاء بها " هارود"، فالنمو يتباطأ أكثر كلما إقترب الإقتصاد من الحالة التوازنية

بعد ادخال " سولو" الرقي التقني في نموذجه أصبح النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد في المدى الطويل عندما يصل الإقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ويظل ثابتا عند الحالة المستقرة ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال

[1] Dévoluy, M. (1998). Théories macroéconomiques: fondements et controverses. Armand Colin. P16.

[2] Vallée, T., & Yildizoglu, M. (2001). Présentation des algorithmes génétiques et de leurs applications en économie. Revue d'économie politique, 4(2), Pp1-23.

[3] Burda, M., & Wyplosz, C. (2003). Macroéconomie: Une perspective européenne, 3ème éd. P13.

مفهوم الرقي التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "هاورد" و نكتب : $Y = f(K,AL)$
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "سولو" و نكتب: $Y = f(AK, L)$
- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس " ويأخذ الشكل : $Y = A.f(K, L)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل حيث توصل سولو إلى إعطاء تفسيرا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر يرجع إلى إنخفاض معدل الإستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي و/أو ضعف التقدم التقني .

هذا النموذج رغم فائدته التي قدمها لنظرية النمو الإقتصادية إلا أنه تعرض لبعض الإنتقادات.

- أهمل النموذج مدى تأثير الإستثمار على النمو، وتركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل.
- إهمال مدى تأثير التقدم التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبرى.
- إفتراض الإقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة وإستبعاد تأثير التجارة الخارجية خاصة في الدول المتخلفة[1].

حاول بعض الإقتصاديين الإستفادة من الإنتقادات في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة وهي ما تعرف بنماذج النمو الداخلي.

2.3.2 نموذج AK :

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الإقتصادية دور وإنعكاسات على النمو في المدى الطويل [1].

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، (1999)،مرجع سابق، ص 193.

نماذج النمو النيوكلاسيكية تعرف مشكلة إنخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج *AK* عالجت مشكلة تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه يفترض نموذج *AK* إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج *AK* تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي [2]:

$$Y = Ak \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث *A* معامل ثابت، أما *K* فيمثل رصيد رأس المال

توصل إلى أن معدل رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، والإقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد معدل الإستثمار يكون لها أثر دائم على معدل النمو الإقتصادي.

2.3.3 نموذج LUCAS بإدخال رأس المال البشري :

يعتمد نموذج " Lucas " مع رأس مال بشري (*Kh*) فنجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[3]:

- (Lucas) يعتبر أن الإقتصاد مكون من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- إن تراكم رأس المال البشري (*Kh*) مقيد بالزمن المسخر للعمل والزمن المسخر للحصول على المعارف ومقدار الفعالية.

هذا النموذج يتفق كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج "Solow" وذلك في حالة إذا ما إستبدلنا h مكان A، حيث يلعب رأس المال البشري في النموذج نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج " Solow "، لكن Lucas قدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس "Solow " الذي إعتبره ثابتا، فسره على أساس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين (*1-μ*) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (*kh*) وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

---

[1] Burda, M., & Wyplosz, C. (1992). Human capital, investment and migration in an integrated Europe. European Economic Review, 36(2). Pp 677-684.

[2] Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1990). A contribution to the empirics of economic growth (No. w3541). National Bureau of Economic Research. p264.

[3] Vallée, T., & Yildizoglu, M. (2001).Op. Cit. p15.

في هذا النموذج سبب وجود إختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول راجع إلى إختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، على سبيل المثال دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم إهتمامها بالتكوين، أي أن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تفضيل تراكم المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

2.3.4 نموذج ROMER لسنة 1990:

إنطلق "رومار" [1]من أن الأفكار تختلف عن الآخرين، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس ويمكن إستخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأفراد في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم إنتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة أي التكلفة الحدية للمعلومة معدومة، وبالتالي لا يمكن إفتراض منافسة بين مستخدمي المعرفة، وعوضا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الإحتكارية لا المنافسة التامة كما جاء في النظرية النيوكلاسيكية.

فرضيات النموذج [2]:

- الرقي التقني داخلي المنشأ ويتولد من خلال إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير (Ret D) هو أساس التفسير.
- المردودية ثابتة ولكن بإدخال عامل إنتاج A لتصبح دالة الإنتاج ذات غلة حجم متزايدة

النموذج مكون من ثلاث قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع السلع الوسيطية وقطاع البحث والتطوير. حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، ونواتج هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، وهنا ينتج الرقي التقني من إختيار العوامل المعظمة[1]في قطاع

[1] Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change ", Journaf of Poiétical Economy 98, octubre. P4.

[2] Pellier, K. (2005). Propriété intellectuelle et croissance économique en France, 1791-1945. Une analyse cliométrique du modèle de Romer. Economies et Sociétés (Serie'Histoire Economique Quantitative'). Pp 1299-1321.

البحث المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم إنطلاقا من نشاطهم البحثي، هذا الربح هو مثلا سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية .

توصل إلى ثلاث نتائج هي :

- لا توجد آلة تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية المستقبل، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كاف.
- يوجد أيضا آثار سلبية ناتجة عن التقليد من طرف المنافسين الذين لا يتحملون تكاليف البحث ولكن يستفيدون من تحسين ظروفهم الإنتاجية، وهنا يظهر دور حماية حقوق الملكية الفكرية أحد أهم النقاط التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة العالمية التجارة *OMC*.
- إن حساب الفائدة الشخصية تعطي نتيجة أقل من القائدة الإجتماعية التي ينتظرها المجتمع من نشاطات البحث الخاصة، لذا يجب أن يكون للمخترع الرغبة في الإختراع من أجل الإستفادة الإجتماعية وهذا سبب وجود أفكار وإختراعات لم تتحقق على أرض الواقع.

في نموذج النمو الداخلي هناك مكانة إقتصادية إيجابية للسلطات العمومية في رفع معدلات النمو الإقتصادي والتي يكون بإمكانها القيام بالإنتاج و/ أو بتنظيم البحث العلمي و/أو حماية حقوق الملكية وتوزيعها وذلك حسب آليات قابلة للمراقبة في السوق.

2,4 أهم النظريات الحديثة التي تطرقت إلى التعليم:

2.4.1 نظرية القابليات la théorie des attitudes[1]**:**

يرى (Gintis.h,1971) إن نظرية رأس المال البشري تفرض أن التعليم يزيد من إنتاجية الفردية للعامل وتضع لذلك علاقة رياضية تربط بين المستوى التعليمي والدخل، ولكن بالمقابل لا تقدم أي تفسير أو شرح للعلاقة التي يؤثر بها التعليم في الإنتاجية ومن ثمة في الدخل. إن نظرية Gintis.h تفترض أنه من الخطأ أن نعتبر بأن المستوى التعليمي للفرد هو المحدد الرئيسي لدخله، وحاول إثبات ذلك ، كما حاول تقديم تفسير جديد للدور التعليمي في الإنتاجية[2].

وينطلق Gintis.h في تحليله من إعتبار أن القيمة السوقية للعامل ترتبط أساسا بثلاثة أنواع من المميزات والخصائص الشخصية:

[1] فاروق عبده فلية، (2003)، مرجع سابق، ص 34.

[2] Gintis, H. (1971). Education, technology, and the characteristics of worker productivity. The American Economic Review, 61(2). Pp 266-279.

- **المميزات الذهنية:** أي القدرات الفردية على التركيب والتحليل المنطقي، التعليق وإستعمال الرموز.
- **المميزات العاطفية :** وتشمل كل السلوكات والمشاعر والنزاعات الشخصية التي تحفز أو تعرقل العامل من أجل أن يؤدي عمله على أحسن حال ممكن.
- **المميزات الشخصية:** مثل الجنس، العرق، الدين، الطبقة، المنطقة الجغرافية.

ويلاحظ أنه مع التطورات الكبيرة التي عرفها العالم (خاصة في مجال حقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري) لم يعد للميزات العرقية والجنسية للفرد دور كبير في تحديد دخله، ولهذا فقد إستبعده في البداية من التحليل وركز على النوعين الآخرين من المميزات. حاول بعد ذلك أن يثبت تطبيقيا(بإختبار العديد من المعطيات المتاحة حول الدخل والمستوى التعليمي) أن الإعتماد على النوع الأول من الخصائص فقط يؤدي في حالات كثيرة إلى نتائج غير معنوية إحصائيا.

ويخلص (Gintis.h) إلى أن التعليم (النظام التعليمي بصفة عامة) يلعب دورا كبيرا في تطوير وتنمية هذه القابليات التي يحتاجها سوق العمل .

2.4.2 **نظرية الإشارة (Théorie du signal)**:

ينطلق (Spence, 1973) [1] من إعتبار أن أي فرد في سوق العمل يطلب العمل يملك نوعين من الخصائص[2]:

- المؤشرات: وتعني المميزات والصفات التي تخص كل فرد وهي عبارة عن مميزات ذاتية كالجنس، لون البشرة، الشعر والعرق...الخ
- الإشارات: وهي كل المميزات الفردية التي تخص الشخص ويمكننا التغير فيها أي ليست طابع تميزه كالمستوى التعليمي، المهارات والخبرة.

حسب هذه النظرية التعليم والتكوين ما هما إلا إشارات أولية يمكن أن نتنبأ بها في المستقبل عن مستوى الإنتاجية المحتملة التي سوف يحصل عليها أرباب العمل في سوق العمل. وبذلك فإن هناك "عدم توافق في المعلومات" في سوق العمل من جهة أرباب العمل لأنهم لا يستطيعون توقع الإنتاجية لطالبي العمل، فالأجر يتحدد حسب الخبرات السابقة والربط بين المؤشرات والإشارات، لذا يجب كسب أكبر كم ممكن من الإشارات.هذه النظرية فسرت جانبا من جوانب

[1] Spence, M. (1973). Job market signaling. The quarterly journal of Economics. Pp 355-374.

[2] محمد دهان، (2010)، مرجع سابق، ص 38.

تحديد الأجور في سوق العمل إلا أنها لم تقدم تفسير لعلاقة الإنتاجية الفردية بالمستوى التعليمي.

2.4.3 **نظرية المصفاة (théorie du filtre)**:

تطرق إلى نظرية المصفاة (ARROW, 1973) [1] لسد نقائص الدراسات التطبيقية لنظرية رأس المال البشري والمتمثلة في عدم قدرتها على تقديم التفسيرات الكافية للتغيرات في الأجور رغم الإعتماد على المستوى التعليمي والخبرة كمتغيرات، ومثال على ذلك عجزها في تفسير الإختلافات الحقيقية والكبيرة في الأجور لنفس المستوى التعليمي والخبرة المهنية، فهي ترى أن سوق العمل غير كامل لأن المعلومات غير تامة وغير كاملة من جهة أرباب العمل. وأن التعليم لا يضف أي قيمة للإنتاجية الفردية للعامل وإنما يبين قدرته على الإنضباط الذكاء والإندماج[2].

توصلت هذه النظرية إلى المستوى التعليمي للفرد والشهادات المتحصل وما يحمله من معارف تعتبر كمقياس أو مصفاة تعمل على تصنف وترتيب الأفراد في سوق العمل وهذا للخصائص التي تتميز بها هذه النظرية. أن للتعليم وظيفة تمنحه قياس وتصفية الأشخاص، حيث يستخدم أصحاب القرار هذه الميزة من أجل إتخاذ قرار توظيف لطالبي العمل.

2.4.4 **نظرية التنافس على العمل (Le modèle de concurrence pour l'emploi)** :

تعتمد هذه النظرية (Thurow,1975)[3] على نقض نظرية رأس المال البشري التي تقول أن التعليم الفردي يزيد من إنتاجية العامل وتعتبر أن الإنتاجية عامل تتحكم به المؤسسة وذلك عن طريق التكنولوجيات المتوفرة بها. وأن التعليم يكشف فقط عن القدرات الشخصية للتكيف والتعلم على هاته التكنولوجيات الحديثة[4].

حسب هذه النظرية فإن رب العمل مسؤول عن شغل الوظائف اللازمة بتكوين الأفراد (تكوين خاص) وزيادة أجورهم وهذا كله من أجل الحفاظ على عمال المؤسسة أصحاب الخبرة العالية. بينما في حالة وجود نقص لا تستطيع تغطيته يلجأ إلى السوق الخارجية وفي هذه الحالة يكون المستوى التعليمي هو العامل المحدد للتميز بين طالبي العمل.

2.4.5 **نظرية إعادة الإنتاج (théorie de la reproduction)**:

[1] Arrow, K. J. (1973). Higher education as a filter. Journal of public economics,2(3). Pp193-216.

[2] محمد دهان، (2010)، مرجع سابق، ص39.

[3] Thurow, L. C. (1975). Generating inequalityBasic Books. New York. P5.

[4] محمد دهان، (2010)، مرجع سابق، ص40.

يرى (Bourdieu & Passeron,1970)[1] أن النظام التعليمي يعيد إنتاج الطبقات المهيمنة، حيث إعتبروا أن هناك طبقتين في المجتمع الطبقة المهيمنة والطبقة الشعبية، هذه النظرية إعتبرت كنظرية حيادية بإعتبار أن النظام المدرسي يقوم بإقصاء أطفال الطبقات الشعبية بحجة ضعف المعرفة عندهم، وهم لا يستطيعون أن يحصلوا على المعرفة خارج المدرسة كما يفعل أبناء الطبقة المهيمنة.

2.4.6 **نظرية تجزؤ سوق العمل :**

هذه النظرية إنتقدت نظرية الرأس المال البشري لأن أجر رأس المال البشري يتحدد في سوق العمل، وهي بذلك تفترض وجود عدة أسواق عمل منفصلة، يمكن إيجازها في[2]:

- سوق عمل أولية بحيث تكون مستقلة وتجمع فئة المديرين.
- سوق عمل أولية تابعة لإطارات الإدارة و الإنتاج :فيها ثبات نسبي غير إبداعي.
- سوق عمل ثانوية للعمال الأقل مهارة.

وتقوم النظرية على فرضيات أساسية بالإضافة إلى فرضية تجزئة سوق العمل:

- تعمل التكنولوجيا على تصنيف الأعمال حسب خصائص العاملين.
- الصراع الدائم بين أرباب العمل والعمال ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الإستغلال هي السبب الرئيسي في تجزؤ السوق وليس التكنولوجيا.

نظرية الرأس المال البشري تعرضت لإنتقادات عديدة لأنها تعد إستمرارية للتحليل النيوكلاسيكي.

الفصل الر لبع: و قع التعليم العالي على المستوى الدولي والوطني

[1] Bourdieu, P., & Passeron, J. C. (1970). La reproduction éléments pour une théorie du système d'enseignement. P8.

[2] محمد دهان، (2010)، مرجع سابق، ص41

الهدف من المحاضرة: التغيير يفرض علينا الإهتمام بتطوير المنشآت التعليمية وخصوصا التعليم العالي باعتباره المكان الأمثل المسؤول عن إنتاج ونشر المعرفة وهذا منذ إنشاء أول جامعة في القرن 13 عشر، وأكد ظهور كل من مجتمع المعرفة وإقتصاد المعرفة أهمية التعليم العالي وزيادة الطلب عليه وهذا ما جاء في دراسة (Peters, M. A. 2007)[1]، لأنه يعتبر ركيزة أساسية للتقدم والتطور ومساهمته الفعالة في التنمية وذلك من خلال جانبين رئيسيين: فالجانب الأول هو تكوين رأس المال البشري حسب متطلبات سوق العمل، خصوصا وأن مخرجات التعليم العالي المتمثلة في الثروة البشرية أي حاملي الشهادات موجهين نحو سوق العمل، من جانب آخر المخرجات العلمية المتمثلة في المقالات العلمية وبراءات الإختراع ومشاريع الإبداع والإبتكار التي كل هاته تعتبر كمدخلات للتنمية الإقتصادية، وللنهوض بها يجب تكوين رأس المال البشري وهذا ما جاء به (Laroche, M., Mérette, M., & Ruggeri, G. C. 1999)[2].

ومع بروز تكنولوجيات الإعلام والإتصال عرفت طرق التدريس والتعليم تحولات كبيرة، ففي وقت معين كانت مصادر المعرفة مقتصرة فقط على الكتب والمجلات الورقية المتوفرة في المكتبات، المعلومات التي ينقلها الأستاذ للطالب والتي تعتبر قديمة، إلا أنه في الوقت الحاضر ظهرت وسائل جديدة لنقل وتخزين المعارف مثل المواقع الإلكترونية وطرق التدريس الإلكتروني وغيرها، التدريس بالإطلاع على كل ماهو جديد من خلال شبكات الأنترنت، المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات العالمي...إلخ.

كل هذا أثر وبشكل واضح على تحول الجامعة في العالم وجعل منها أيضا وسط للمنافسة حيث أصبح الطالب أمام خيار الجامعة التي يريد أن يدرس فيها من حيث التخصص وإرتباطه مع سوق العمل، كفاءة هيئة التدريس، الوسائل المستخدمة في العملية التعليمية من وسائل تكنولوجية وتعامل الإدارة مع الطالب، ومن هنا أصبحنا نبحث عن رضا الطالب على المؤسسة وبرزت ثقافة جديدة في التعليم وهي الجودة في التعليم العالي التي تسعى كل الدول لتحقيقها، وهذا ليس من خلال زيادة عدد الجامعات والكم الهائل من الطلبة، الأساتذة والكتب وإنما من خلال النوعية في جميع مجالات المنظومة التعليمية. فالضرورة الحتمية للجودة جعلت منها سلعة قابلة للتنافس والقياس وفرض عليها نظام شامل وموحد يمكنها من التقييم وظهرت مؤشرات عالمية تعمل على

[1] Peters, M. A. (2007). Knowledge economy, development and the future of higher education (Vol. 10). Sense Pub.

[2] Laroche, M., Mérette, M., & Ruggeri, G. C. (1999). On the concept and dimensions of human capital in a knowledge-based economy context.Canadian Public Policy/Analyse de Politiques, 87-100.

تصنيف جامعات العالم من خلال عدة مؤشرات فرعية، هذه الأسباب دفعت بالجامعات الجزائرية لإصلاح منظومتها التعليمية، وهذا بإجراء عدة إصلاحات وإتباع نظام ل.م.د (نظام ليسانس، ماستير، دكتوراه) الذي تراهن عليه من أجل تطوير المنظومة التعليمية، ومن أهم الإصلاحات على مستوى الجامعة الجزائرية مايلي:

- التحول إلى نظام ل.م.د
- تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في التعليم والتدريس الجامعي.
- عصرنة جامعة التكوين المتواصل من خلال تبني أساليب التعليم عن بعد.
- تطوير أساليب الوصول إلى المعلومات والمعارف من خلال إعتماد الأساتذة والطلبة الباحثين على النظام الوطني للوثائق الإلكترونية (SNDL).
- إصلاح هياكل البحث العلمي من خلال تطوير مخابر البحث وزيادة عددها والميزانية المخصصة لذلك.
- إعادة تأهيل وتطوير مستوى الأساتذة والطلبة من خلال التربصات بالخارج.
- إنفتاح الجامعة على المحيط الخارجي لها وذلك من خلال الإتفاقيات الدولية وعقد الملتقيات العلمية وورشات البحث.

سوف نتطرق في هذه المحاضرة الى المحاور التالية:

- ماهية التعليم العالي (المفهوم والوضائف)
- تطور التعليم العالي
- تغيرات التعليم العالي ومصادر تمويله
- واقع التعليم العالي في الجزائر

عدد حصص المقترحة للمحاضرة: 04 حصص

1. ماهية التعليم العالي:

1.1 مفهوم التعليم العالي:

هو تعليم يتلقاه الفرد بعد نجاحه في شهادة البكالوريا تقدم له الدروس وفق التخصص. قد يختار هو التخصص أو يوجه إليه حسب المعدل المتحصل عليه في الشهادة.

ويتم التعليم داخل كليات أو معاهد جامعية وتختلف مدة الدراسة داخل هذه المؤسسات من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي[1].

وتعرفها اليونيسكو على أنها برامج الدراسة أو التدريب على البحوث بعد الثانوي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[2].

ويعرف بن أشنهو التعليم العالي بأنه التكوين التدريجي ويشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب. ويهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد .وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية[3].

يقتصر التعليم العالي عادة على فئة خاصة من الطلبة والتي تتميز بمؤهلات علمية وتعتبر الجامعة من أهم مؤسسات التعليم العالي التي يعرفها البعض على أنها جماعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي إلى تحقيق حياة أفضل للأفراد والمجتمعات[4].

وتختلف تسمية المؤسسات التعليمية من بلد لآخر (الجامعة، الكلية، الأكاديمية...الخ) لكن "تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية ذات هيكل تنظيمي معين، تتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية[5]، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى اليسانس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا والتي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية".[6]

وتعرف أيضا بأنها مؤسسة إجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته[7].

1.2 وظائف التعليم العالي:

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، (1999)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 25.

[2] UNESCO. (1998) Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur de claration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le 21eme siècle: vision et action. Paris .p1.

[3] بن أشنهو مراد، (1981)، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص8.

[4] تركي رابح، (1990)، أصول التربية و التعليم لطلبة الجامعات والمعلمين و المفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 73.

[5] مليحان معيضي الثبيتي، (2000)، الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية (الكويت)، العدد 54، ص 214.

[6] Legendre, R. (2005). Dictionnaire actuel de l'éducation (3e éd.). Montréal : Guérin. P 2.

[7] محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد، (1995)، " تقويم جهود الجامعات الإسلامية، نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر: دراسة مقارنة، ورقة بحث مقدمة الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم العالي الجامعي، جامعة عين الشمس، ص 149.

نجد أن كل مرحلة من مراحل تعليم الفرد لها أهمية وميزة تميزها عن المرحلة الأخرى، فالتعليم العالي تميزه مهامه ووظائفه التي يقوم بها فهو يعتبر المسؤول عن تزويد المجتمع بالرأس المال البشري عالية الكفاءة والمستوى العلمي. فكل منتوجات التعليم العالي سواء كانت البشرية أو العلمية تساعد في التنمية الإقتصادية ولهذا سوف نتطرق إلى وظائف التعليم العالي كما حددتها منظمة اليونسكوUNESCO في المؤتمر العالمي المنعقد سنة 1998 والمتمثلة فيما يلي[1]:

1.2.1 التعليم وإعداد الإطارات:

وهو من أهم وظائف التعليم العالي حيث يعمل التعليم العالي على إعداد إطارات جامعية لأنها المؤسسة المسؤولة على نشر العلم والمعارف وأداة الوصل بين الجانب النظري والتطبيقي.

فتعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من موارد بشرية ذات معارف محدودة إلى طاقات فعالة مستعدة للعمل وخصوصا أن مخرجات التعليم الجامعي هي من أهم عناصر مدخلات التنمية الإقتصادية[2].

وحتى يستطيع التعليم العالي القيام بوظيفة التعليم يجب أن لا يعتمد على المقررات الدراسية التقليدية أو طرق التدريس القديمة التي تعتمد على الحفظ والإستظهار ونقل المعلومات بل يجب أن يجدد تنمية التفكير، التأمل، الإستنباط والبحث[3].

وظيفة التعليم العالي المتمثلة في إعداد البرامج والمناهج التعليمية، تحتاج إلى الوسائل والإمكانيات فهو يتطلب التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها أن تجعله يتواصل مع العالم الخارجي المعاصر، مثل المكتبات الجامعية المتطورة والوسائل التكنولوجية تعد ضرورية لإكتساب المعارف الحديثة والتحكم فيها.

1.2.2 البحث العلمي:

يعد من المهام الضرورية لمؤسسات التعليم العالي حيث يقوم به الأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا في مخابر مزودة بكل ما تتطلبه عملية البحث من أدوات وتجهيزات، كما لا يمكن فصله عن التعليم العالي[4]. "فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق

---

[1] UNESCO. (1998). Op. Cit .Pp 1-5.

[2] غربي علي، سلاطنية بلقاسم، قيرة إسماعيل،(2002) ، تنمية الموارد البشرية، دارالهدى، الجزائر.ص218.

[3] نداء محمود فرهود،(2002) التقومّ الذات الشامل لأداء الجامعات مدخل للتطورّ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،- العدد الأول، أكتوبر2002، ص277.

[4] Hirsch, J. E. (2005). An index to quantify an individual's scientific research output. Proceedings of the National academy of Sciences of the United States of America, 102(46), 16569-16572. p1.

بشأن مسألة علمية تعتبر موضوع البحث، بإتباع مناهج بحث علمية بهدف الوصول إلى نتائج صالحة للتعميم تعتبر كنتائج بحث"[1].

وكل هذه العملية تتم بمجهودات مشتركة بين الأستاذ والطالب الجامعي معا لأن إنتاج المعرفة وتوظيفها من النظري إلى التطبيقي، فهي عملية قيمة تتطلب تكاثف جهود جميع الأسرة التعليمية، "فالعلاقة المشتركة بينهما تجعل كل واحد منهم يؤثر في الآخر ويتأثر به، فالأستاذ الجامعي الكفء هو الذي يقدم إلى الطلاب خلاصة أبحاثه العلمية وتجاربه الميدانية.أما الطالب الجامعي الناجح هو الذي يصل في نهاية المطاف إلى مشاركة أستاذه في إنتاج العلم وتصديره[2].

ولذلك يصبح من وظائف التعليم العالي توفير جو قادر على تحفيز البحث العلمي وذلك من خلال:[3]

- تكوين الباحثين القادرين على دفع التطور التقني والعلمي.
- المساهمة في مجالات التعليم والتكنولوجيا وإعطاء إضافة لها.
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- التعاون مع الجامعات العربية والأجنبية.
- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرق البحث و الأساليب المتطورة.

وتعد هذه الوظيفة من ثاني أهم وظائف مؤسسات التعليم العالي وذلك لما له من قيمة، فالبحث العلمي وإنتاج المعرفة يقاس به تطور المجتمعات، لأن خلاصة البحوث والنتائج تعتبر كبداية لأفكار ومشاريع إبتكارية، بعد تطويرها ودعمها وتمويلها تصبح إبتكارات، إكتشافات وإختراعات لها عوائد في كافة النواحي.

لكن للأسف تعاني هذه الوظيفة أي البحث العلمي من نقص كبير وتقصير من طرف الأساتذة نظرا لعدم قدرتهم على التوفيق بين ساعات التدريس الطويلة والكم الهائل من الطلبة، فهذه الأسباب تؤثر على نسبة البحث العلمي.

1.2.3 خدمة المجتمع:

[1] العبادي هاشم فوزي، (2008) ، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن. ص 554.

[2] بوحفص مباركي، (2001)، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع :الجامعة الجزائرية نموذجا، الملتقى العربي :التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات،ج1 وهران : دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002، ص254 .

[3] زهير صيفي،(2009)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة في الإستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 298.

يقوم التعليم العالي بوظيفة خدمة المجتمع، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الإقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع إحتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتقديم التعليم في تخصصات تهتم بالوظائف الجديدة كالعلوم، الهندسة، المحاسبة. لتصبح اليوم تدرس كل التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال، التسويق." [1]

وبالتالي فإن الإطارات المتخرجة من مؤسسات التعليم العالي يجب أن تتلاءم مع متطلبات سوق العمل لتطبيق ما تم تدريسه والمعارف المكتسبة وبذلك تزويد المجتمع باليد البشرية عالية الكفاءة لتساهم في زيادة الإنتاجية.

زد على ذلك ما تنتجه من أبحاث ونتائج علمية توجه كأفكار للإبداع والإبتكار وبراءات الإختراع التي تعد كمقياس ومؤشر يسهل دخول إنضمام الدول نحو إقتصاد المعرفة.

وهناك عدة خدمات تقدمها للمجتمع وهي:[2]

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الإجتماعية كمكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي...الخ.
- تكوين الثقافة الواعية لمشاكل المجتمع.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها.
- تكوين الإطارات واليد العاملة ذات الكفاءة التي يحتاجها الإقتصاد.

1.3 تطور التعليم العالي :

يرتبط تطور التعليم العالي بمراحل تطور الجامعات لأنها تعتبر المؤسسة المسؤولة على التعليم فيه عبر العصور، فمرت الجامعات في جميع أنحاء العالم بمراحل تدريجية لتصل إلى ما هي عليه الآن وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث لمعرفة نشأة وتطور الجامعات عبر العصور.

[1] Altbach, D. P. G. (2007). Globalization and the university: Realities in an unequal world. In International handbook of higher education. Springer Netherlands. Pp. 121-139.

[2] زهير صيفي،(2009)، المرجع السابق، ص 296.

في القديم لم يكن هناك أسلوب أو نمط معين للدراسة، فكان المعلمون يطرحون معارفهم شخصيا، ويقوم الطلاب بالحفظ بمجرد السماع، السومرين الذين يعيشون في الدجلة والفرات والمصريين هم من إستخدموا هذا الأسلوب في الدراسة، وكان المعلمون هم من كهنة المعابد، أما الطلبة هم من أبناء الطبقة الراقية، تطورت هذه الطريقة لتدخل الصور والرسومات كأسلوب في القراءة للتعبير على المعارف.

ما بين سنة 1000 – 1500 ق م في قبائل معينة في شرق البحر الأبيض المتوسط إستعملت لأول مرة الحروف الهجائية وإعتبرت كأسلوب و نمط للكتابة، تلاها بعد ذلك السومرين سنة 3500 ق.م تقريبا ثم المصريون في سنة 3000 ق.م[1].

في القرن الخامس والرابع قبل الميلاد في حضارة اليونان القديمة إشتهر معلمون مثل سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، ولكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي ففي تلك الأيام الطلبة لا يحتاجون النجاح في إمتحان القبول أو الإنتظام في مقررات محدودة ولا تمنح لهم شهادات أكاديمية. في الهند القديمة قام علماء الكهنة بتعليم الهنود التراث الهندي والمعارف الدينية فقط[2].

تعتبر جامعة القرويين (245هـ، 859م) وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر (360هـ، 970م) من أقدم جامعات دول العالم، وكانت تدرس فيها العلوم الإسلامية فقط.

سوف نتطرق إلى تطور الجامعات حسب التقسيم التالي:

1.3.1 الجامعات في الغرب:

ظهرت في العصور الوسطى في أوربا، لم تكن عبارة عن جامعات بالمعنى الحالي وهي عبارة عن مدارس تقوم بتدريس فئة معينة تخدم المجتمع كرجال الدين والقانون.

فكانت الجامعة عبارة عن كلية أو مجموعة من الكليات تعمل على جلب الطلبة من أوربا لتدرسهم هذه العلوم حسب الحاجة وتقدم في المقابل وثيقة أو قرار مقدم من طرف الإمبراطور، تخول لهم حق التدريس في أي مكان آخر.

[1] مهدي التميمي، (2007)، مرجع سابق، ص 22.

[2] الموسوعة العربية العالمية، (1999)، مرجع سابق، ص 150.

تطورت هذه المدارس تدريجيا بعدما كانت تعلم المواد الأساسية التي يحتاجها المتعلم في ذلك الوقت من: النحو، البلاغة والجدل. أضيفت لها فنون ومواد أخرى كالموسيقى، الحساب، إستخدام الأعداد الرومانية، الهندسة وعلم الفلك[1].

في القرن 12، ظهرت أول الجامعات في أوربا وهي جامعة باريس وجامعة بولونيا، إختلف تفسير مصطلح الجامعة بين باريس وبولونيا، ففي باريس وشمال أوربا كانت عبارة تجمع الأساتذة، لذلك عرفت وإشتهرت جامعة باريس "بجامعة الأساتذة" بينما في بولونيا وإيطاليا فتعني تجمع الطلبة لذلك إشتهرت "بجامعة الطلبة". وأنشأت بذلك جامعات جدد منها: جامعة مودان (Modéna) سنة 1170م، جامعة مونبوليه (Montpellier) سنة 1770م، فيسانس (Vicenza) سنة 1204م، أريزو (Arezzo) سنة 1215م وبادو (Padux) سنة 1222م.

وتأسست جامعات جدد مثل أكوسفورد (Oxford) سنة 1167م وكامبرج (Cambrige) سنة 1209م. وفي إسبانيا جامعة سلامونكا (Salamanca) سنة 1218م، وفي البرتغال جامعة لشبونة (Lachebouna) سنة 1290م ، في النمسا جامعة فيينا (Viena) سنة 1365م، وفي ألمانيا جامعة هايدلبارج (Heidelberg) سنة 1386م وكولون (colone) سنة 1388 وليبرج سنة 1409م.

في إسكتلندا جامعة سان أندروز (Saint andrews) سنة 1410م، في الدنمارك جامعة كوبنهاجن (Copenhagen) سنة 1479[2].

1.3.2 الجامعات في آسيا و إفريقيا:

تأسست الجامعات في الهند في سنة 1857م وتشمل كل من جامعة ككلتا لوبومباي ومدراس، أما في نيوزيلاندا فتأسست جامعة أتاقو سنة 1869م، وفي جنوب إفريقيا جامعة كيب تاون سنة 1873م، بينما الفلبين هناك جامعات قديمة كجامعة سانت توماس سنة 1611م، وجامعة سانت كارلوس تأسست في 1595م، وتأسست الجامعة التقنية في ماليزيا عام 1925م، والجامعة الوطنية

[1] Altbach, D. P. G. (2007). Op. Cit. Pp161-162.

[2] Labbé, I., Bouwens, R., Illingworth, G. D., & Franx, M. (2006). Spitzer IRAC Confirmation of z850-Dropout Galaxies in the Hubble Ultra Deep Field: Stellar Masses and Ages at $z \approx 7$Based on observations with the Spitzer Space Telescope, which is operated by the Jet Propulsion Laboratory, California Institute of Technology under NASA contract 1407. Support for this work was provided by NASA through contract 125790 issued by JPL/Caltech. Based on observations with the NASA/ESA Hubble Space Telescope, obtained at the Space Telescope Science Institute, which is operated .... The Astrophysical Journal Letters, 649(2), L67.p11.

في سنغافورة عام 1980م، والتي كانت من قبل كلية الطب للملك إدوارد السابع تأسست سنة 1905م[1] .

1.3.3 الجامعات في الوطن العربي :

منذ القديم كان العرب يتجمعون حول شخص يسمى الشيخ المساجد والكتاتيب لتعلم أصول الدين الإسلامي وحفظ القرآن، " لذلك كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب"[2].

كما سبق لنا الذكر أن الجامعات الأولى في العالم تعد جامعات عربية كان يدرس فيها العلوم الإسلامية، فأنشئت أولى الجامعات العربية بالمملكة المغربية وهي جامعة القرويين (245هـ - 875م) تعتبر أقدم جامعة في تاريخ العالم ومازالت تدرس حتى الآن العلوم المختلفة .

أما ثاني أقدم جامعة عالمية هي جامعة الأزهر التي تقع في مصر تأسست سنة 1970 م، إبان فترة الحكم الفاطمي لمصر كانت تدرس العلوم الإسلامية بما فيها اللغة العربية وقواعدها وأصول الدين والفقه، وأصبحت الآن تدرس كل العلوم ثم تليها الجامعة العراقية التي يعود تأسيسها سنة 1233م على يد الخليفة المنتصر[3] .

أنشئت أولى الجامعات في الوطن العربي عام 1908م، وهي الجامعة المصرية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية سنة 1909م (وإن كان تأسيسها الفعلي سنة 1879م)، وأنشئت جامعة الإسكندرية سنة 1942م، جامعة عين شمس في 1950م، أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت سنة 1902م، وسميت بجامعة الخرطوم عقب الاستقلال سنة 1956م، وفي نفس السنة إفتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعتها "جامعة الملك سعود " التي أنشئت سنة 1957م، وتأسست جامعة لبنان سنة 1951م، وكانت من قبل تعتمد على الجامعة الأمريكية التي أنشئت سنة 1920م، وأنشئت جامعة بغداد سنة 1958م ، وتتابعت منذ أوائل ستينات القرن العشرين تأسيس الجامعات في الوطن العربي[4] .

1.4 هيكل التعليم العالي :

[1] هاشم فوزي دباس العبادي وأخرون، (2009)، مرجع سابق، ص 71 .

[2] مهدي التميمي، (2007)، مرجع سابق، ص 24 .

[3] مهدي التميمي، (2007) ، مرجع سابق، ص 25 .

[4] Dedoussis, E. (2004). A cross-cultural comparison of organizational culture: evidence from universities in the Arab world and Japan. Cross Cultural Management: An International Journal, 11(1). Pp 15-34.

يعتبر التعليم العالي عملية جد مهمة في المجتمع وذلك لماله من عوائد على جميع النواحي ولكي نهتم به ونطوره يجب علينا معرفة أهم عناصره أو بالأحرى مكوناته لتتم هذه العملية على أكمل وجه سوف نتطرق إلى معرفة مكوناته سواء المادية أو البشرية .

1.4.1 **المدخلات:** وهي عبارة عن كل ما هو وارد إلى التعليم العالي وتتمثل في الطلبة، هيئة التدريس والوسائل المادية التي تتفاعل مع العملية التعليمية .

- **الطالب:**

يعتبر العضو الأساسي في العملية التعليمية لهذا لا بد من إعطاء هذا العضو الأهمية الكافية وذلك لتطوير معارفه ومكتسباته التي سوف توظف في سوق العمل وتعود بعائد على المجتمع لذلك فمن حق أي طالب الحصول على أحسن تعليم[1]، "يمثل الطالب الهدف الأساسي من العملية التعليمية سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم إستهلاك، أي له حق في الحصول عليه، أو إرتبط بالتعليم كإستثمار، من خلال الإستثمار في تكوين الخريج بإعتباره رأسمال بشري يجب الإستثمار فيه لتكوين رأس المال المادي"[2].

- **هيئة التدريس:**

إن للأستاذ الجامعي الدور المهم في إيصال الرسالة العلمية لأنه المسؤول الأول وبشكل مباشر على تكوين الرأس المال البشري فالطلبة عبارة عن مادة خام، يقوم الأستاذ بتشكيل المنتوج النهائي الذي هو عبارة عن الخريجين وفق متطلبات سوق العمل وحسب المعايير المتفق عليها عالميا.

لذلك "يعد الأستاذ الجامعي أساس التعليم العالي ويشكل توظيفه عامل أساسيا في تحفيز تفكير وإبداع طلبته وزملائه وكفاءته هو برهان على إفادته من أجل إعداد العقول المبدعة "[3].

على هيئة التدريس إثبات فاعليتها وتقويم أدائها التدريسي من وقت لآخر، لأن هذا التقويم من أهم المحاور التي ينبغي الإهتمام بها لما لها من أهمية في تحسين مستوى الأداء[4]. والشكل التالي يوضح مهام المخولة إلى الجامعات بالتركيز على عضو هيئة التدريس كعامل مهم في العملية التعليمية

[1] Tinto, V. (1987). Leaving college: Rethinking the causes and cures of student attrition. University of Chicago Press, 5801 S. Ellis Avenue, Chicago, IL 60637. P2.

[2] جنابي، طاهر موسى. خلف، فليح حسن. (2013). عملية تكوين المهارات و دورها في التنمية الإقتصادية في العراق. مراجعة كتاب. ص 246.

[3] عبد النور كاظم ، (2010)، "دور الأستاذ الجامعي في تنمية التفكير و الإبداع عند طلبته و زملائه" جامعة بابل ، العراق، ص 30.

[4] Miller, R. I. (1987). Evaluating Faculty for Promotion and Tenure. The Jossey Bass Higher Education Series. Jossey-Bass Publishers, 350 Sansome Street, San Francisco, CA 94104. P6.

بالجامعات و الربط بين المهام الثلاثة المخولة للتعليم العالي والمتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فكل مهمة تكمل الأخرى والمحرك الأساسي لها هو الأستاذ الجامعي

الشكل 1: مهام الجامعات في العالم

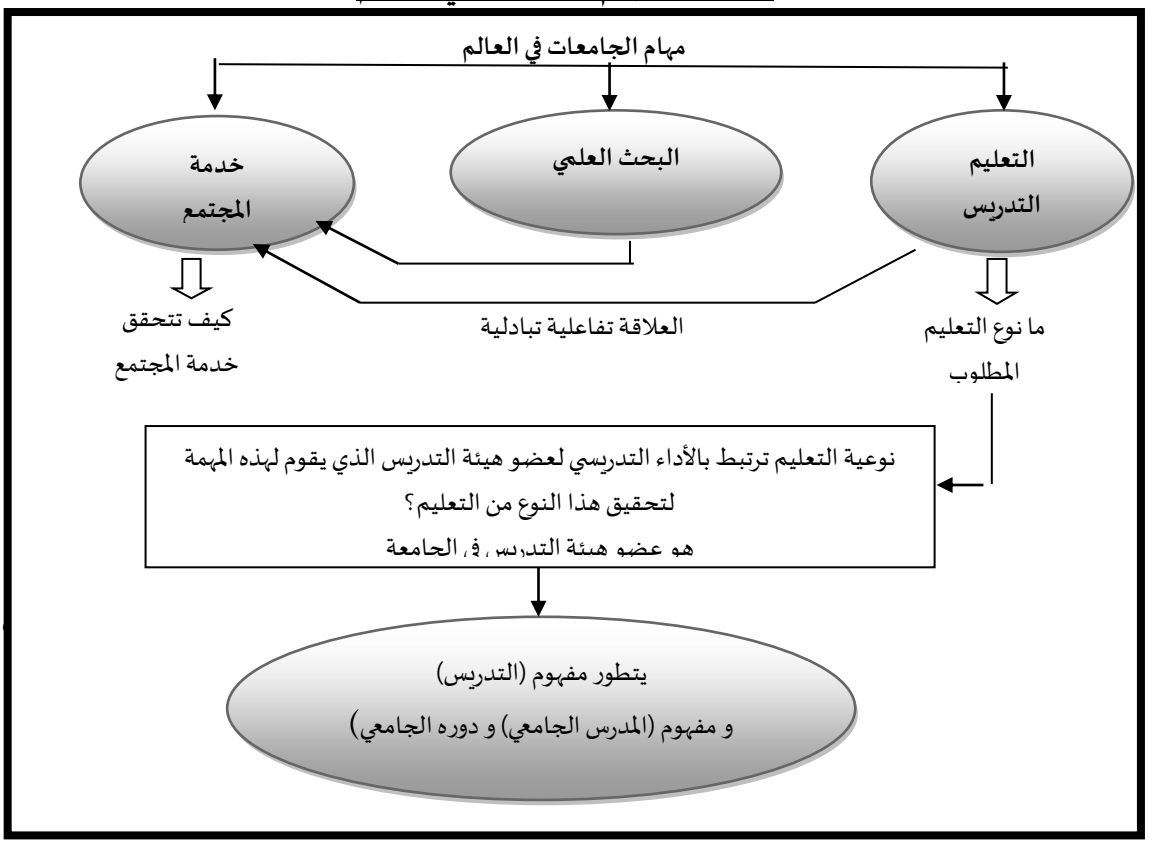

و سوف نتطرق في الشكل الموالي إلى التطرق على مفهوم التدريس ومهام عضو هيئة التدريس.

الشكل 2 : مفهوم التدريس ومهام عضو هيئة التدريس

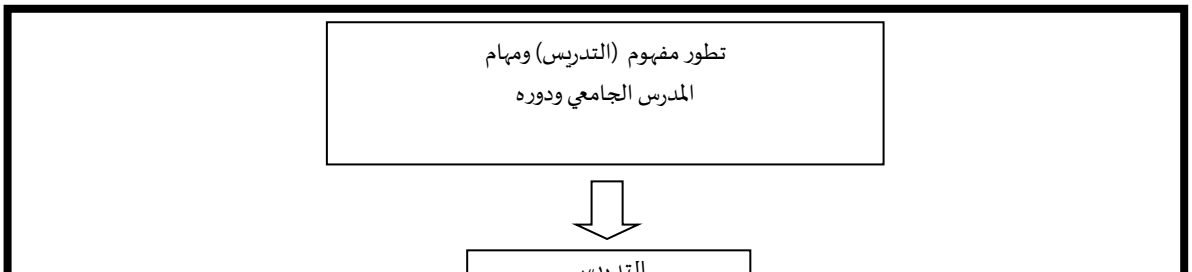

المصدر: الجنابي عبد الرزاق شنين، (2009)، مرجع سابق، ص 20.

- **الوسائل المادية:**

تعتمد عملية التعليم العالي على الوسائل المادية وذلك لتطوير معارف الطلاب، هذه الوسائل متمثلة في هيكل البناء بما في ذلك القاعات البيداغوجية الواسعة، التي تساعد على عملية التعليم وإستيعاب عدد الطلاب دون ضغوطات والقاعات البيداغوجية بما فيها من إضاءة وتهوية بالإضافة إلى المكتبات ومخابر البحث وورش العمل والمختبرات التي يجب أن تجهز بأحدث التقنيات من حواسيب وأنترنت و شاشات تكبير وغيرها من التجهيزات الحديثة التي تعتبر كمعايير لتطور الجامعات لأنها عبارة من معايير عالمية يقاس بها ترتيب الجامعات، ودون أن ننسى المنشورات العلمية والمجالات والكتب والمطبوعات.

1.4.2 العملية العلمية:

هي عبارة عن الوظيفة الأهم في حد ذاتها تعبر عن كل ما هو غير ملموس من معارف ومعلومات جديدة يكتسبها الطالب خلال فترة تعليمه في الجامعة، هذه المعارف والمعلومات المقدمة تكون حسب المقررات الدراسية والمناهج يجب أن تكون وفق المعايير المفروضة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكي تواكب التطورات وكل ما هو مستجد في البحث العلمي .

بعد تقديم الدروس وفق المناهج البيداغوجية تبقى هناك مسألة مهمة جدا وهي عملية تقيم الطالب، وذلك لمعرفة مكتسباته العلمية.

فالعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والإختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الإعتماد على نمط واحد في تقييم الطلبة سواء في الإختبارات الفصلية أو النهائية[1] .

1.4.3 المخرجات :

عبارة عن المنتوج النهائي للعملية التعليمية وهي عبارة عن المادة الخام التي دخلت إلى الجامعة بعد تطويرها وتدريسها، لتصبح في الأخير خريجين جامعيين وإطارات ذات كفاءة عالية توجه لسوق العمل، كما يمكننا اعتبار أيضا المقالات العلمية والمنشورات مخرجات التعليم العالي، لذلك كل ما تم الإهتمام به وتحسينه سوف يظهر في نوعية مخرجات التعليم العالي.

2. تغيرات التعليم العالي ومصادر تمويله:

[1] مهدي السامرائي، (2007) ،إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، ص131.

2.1 أثر التغير في المجتمع على التعليم العالي:

الوقت الراهن يشهد العديد من التغيرات في جميع المجالات وفي أوقات قياسية حيث أصبحت التكنولوجيات الحديثة في الإتصال والتقنيات المذهلة في المعلوماتية ميزة في هذا العصر.

كل هذه التغيرات تأثر في مجالات الحياة سواء إجتماعية، إقتصادية ، سياسية...الخ، وبذلك "هذه السلسلة من الأحداث التطورية الغير تراكمية أنتجت نموذجا إرشاديا جديدا"[1].

التعليم العالي مثله مثل جميع المجالات يؤثر في المجتمع من خلال مخرجاته ويتأثر بهذه التطورات السريعة، فتغيرت طرق التدريس وأساليبه وأدخلت مفاهيم جديدة، كالجامعات المفتوحة والجامعات الإفتراضية وأنواع جديدة من التعليم كالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، كل هذه المصطلحات يجب الوقوف عندها لأنها أصبحت تغير وبشكل جذري على المفاهيم الكلاسيكية للتعليم العالي.

2.1.1 التعليم المفتوح:

تعود إنطلاقته الحقيقة إلى عام 1969م من الجامعة البريطانية المفتوحة.

يعرفه (Rowntree, 1992) [2] أن التعليم المفتوح هو نظام يتضمن إجراءات تمكن الناس من التعلم رغم الزمان والمكان والسرعة بما يتلاءم مع ظروفهم ومتطلباتهم، بحيث يكون التركيز على إيجاد فرص أكثر للتعلم من خلال التغلب على الصعوبات الناتجة عن البعد الجغرافي أو الالتزامات الشخصية للفرد وظروفه المعيشية والإجتماعية.

ظهرت فكرة الجامعات المفتوحة في الستينات على يد "هارولد ويلسون" رئيس وزراء بريطانيا السابق حيث أنشأ ما سمي "بجامعة الهواء" بحيث تعتمد على الدراسة في المنزل بإستخدام أجهزة للإذاعة والتلفزيون كوسائل أساسية في العملية التعليمية، ثم انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول كألمانيا، تايلاندا وباكستان...وغيرها"[3]

يجب أن نفهم إحتياجات التعليم المفتوح ونوعي الأشخاص على أهميته ونستفيد من فرص التطوير في هذا النوع من التعليم.[4]

من أسباب إستخدام التعليم العالي المفتوح [1]:

---

[1] Kuhn, T. S. (2012). The structure of scientific revolutions. University of Chicago press. p21.

[2] Rowntree, D. (1992). Exploring open and distance learning. P13.

[3] خالد عبد الجليل دويكات، (2007)، دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، نابلس التعليمية، فلسطين،ص 9.

[4] Billings, M. S. (2016). The Power of Open Education: UMass Amherst's Open Education Initiative, Springboard for New Career Choices.P2.

- توفير فرص التعليم الجامعي لأولئك الذين أعاقتهم ظروفهم من الإلتحاق بالجامعات.
- يستطيع الأفراد في المناطق النائية الإستفادة من التعليم المفتوح.
- يسمح التعليم الجامعي المفتوح بالجمع بين الدراسة والعمل.
- يستخدم التعليم المفتوح التقنيات على نطاق واسع فيعتبر تعليم مواكب للتكنولوجيا والتقدم العلمي والتكيف معهما.
- يمكن للتعليم المفتوح إستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة تفوق الجامعات التقليدية.
- يتصف التعليم المفتوح بالمرونة من حيث التنظيم.
- يكسب التعليم الفتوح مزيد من الكفاءات في مجالات تخصصه.
- يوفر برامج تمكن الكبار من متابعة الدراسة مثل محو الأمية.

2.1.2 **التعليم الإلكتروني :**

هو عبارة عن تقديم المادة العلمية عبر جميع الوسائل الإلكترونية للتعلم سواء كانت عبر الشبكة الإلكترونية أو وسيلة إلكترونية كالحاسوب وشبكاته [2].

من أهم عوامل نجاح التعليم الإلكتروني، الإهتمام بتكثيف الشبكات والوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية للأفراد وهذا ما يساعد مرونة الحصول على التعليم [3]

حيث تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها ، يسهل توصيل البرامج الخاصة بها إلى الطلبة في منازلهم.

ويتطلب التعليم الإلكتروني توفير جملة من المتطلبات المادية وغير المادية من أهمها[4] :

- تصميم المسار التعليمي لأنه يحدد فعاليتها في التعلم.
- توفير الإمكانيات التكنولوجية المتمثلة في أجهزة الحاسوب، أجهزة العرض الإلكترونية، شبكة الإتصال عبر الأنترنت كالبريد الإلكتروني، مكتبة إلكترونية وقاعات مناسبة .

---

[1] نشوان يعقوب، (1997)، التعليم عن بعد و التعليم الجامعي المفتوح، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص 20.

[2] مازن حسام محمد، (2004)، مناهجنا التعليمية و تكنولوجيا التعليم الإلكتروني والشبكي لبناء مجتمع المعلوماتية، العربي : رؤية مستقبلية، المؤتمر العلمي السادس عشر لكوين المعلم، المجد الأول، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ص 5-13.

[3] Vasquez Bronfman, S. (2016). Facteurs de succès dans la mise enuvre de projets e-learning: le cas d'une banque. Systèmes d'Information et Management, 9(4), 4. p2.

[4] Paul, P., Toon, E., Hadadgar, A., Jirwe, M., Saxena, N., Lim, K. T. K., ... & Car, J. (2016). Online-and local area network (LAN)-based eLearning interventions for medical doctors' education. The Cochrane Library.p4.

- البرمجيات التعليمية والتي توفر تطبيقات لإدارة التعليم، وإدارة المحتوى الإلكتروني وأنظمة التحكم والسيطرة والمتابعة للشبكة.
- تدريب الأستاذ والطالب على مهارات التواصل عبر الشبكات الإلكترونية.
- توفير الإطارات الفنية المتخصصة بتشغيل وصيانة الأجهزة المتعلقة بتكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتدريب عليها.

يمكن تلخيص مفاهيم التعليم الإلكتروني في الشكل التالي.

الشكل 3 : مفاهيم التعليم الإلكتروني

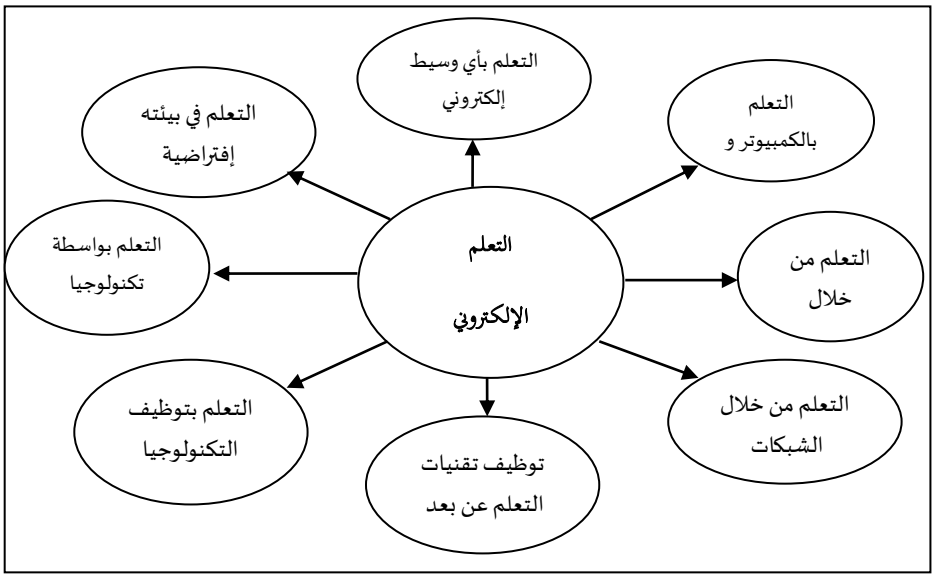

المصدر: زيتون حسن حسين، (2005)، رؤية جديدة في التعليم: التعليم الإلكتروني، الدار الصوتية للتربية، الرياض، ص166.

هناك ثلاث نقاط رئيسية تؤثر في هذا النوع من التعليم[1]:

- الجانب الشخصي: أنه نظام تعليمي لا يخضع لإشراف مباشر ومستمر من قبل الأساتذة.
- الجانب التدريبي: نظام مفتوح للجميع أي تعليم عام لا يتقيد بوقت و مكان لذلك يجب التدريب على هذا النوع من التعليم.
- الجانب التنظيمي: يقدم بواسطة أحدث التقنيات التكنولوجية لذلك يجب أن يكون منظم بطريقة جد دقيقة من أجل إعطاء النتائج المرجوة.

[1] Zare, M., Pahl, C., Rahnama, H., Nilashi, M., Mardani, A., Ibrahim, O., & Ahmadi, H. (2016). Multi-criteria decision making approach in E-learning: A systematic review and classification. Applied Soft Computing, 45, Pp108-128.

2.2 تمويل التعليم العالي:

الجامعة مثل أي قطاع آخر في أي دولة، تحتاج إلى تمويل مالي للإنفاق على مستلزماتها خلال العملية التعليمية ويمكن أن تحصر مصادر تمويلها من خلال ثلاث مصادر رئيسية وهي[1]:

- المصادر الحكومية أو العمومية.
- المصادر الخاصة.
- المصادر الخارجية.

2.2.1 المصادر العمومية:

إن للجامعة قسط من ميزانية الدولة يبين في بداية كل سنة في جرائد رسمية بعد تقسيم ميزانية الدولة على قطاعات وبذلك تصبح الدولة هي الممول الأول لعمليات التعليم العالي.

وتشمل ميزانية التعليم العالي المنحة السنوية التي تخصص الجامعات كل سنة بالإضافة إلى حصتها من الرسوم و الضرائب، لكن هذه الحصة تختلف من بلد لآخر حسب نسبة أموال الدولة[2].

تكون هذه الإعانات في الأشكال التالية[3]:

- نفقات عمومية مباشرة لفائدة المؤسسات، تقدم إعتمادات مالية للمؤسسة..
- التحويلات الداخلية ما بين الإدارات: تقوم السلطات العمومية بإجراء تحويلات ما بين مختلف المستويات الإدارية (مركزية، جهوية ومحلية) من أجل تمويل العملية.
- تحويلات ومساعدات السلطات: إضافة إلى القسط المباشر الممنوح من طرف السلطات العمومية تقوم أيضا بتقديم مساعدات مثل المنح الدراسية للخارج، مصاريف الإطعام ومنح الطلبة.

ولذلك فإن التمويل الحكومي يحقق مجموعة من الأهداف تنعكس على وظائف وحسن أداء المهمة التعليمية وذلك من خلال[4]:

- إستقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية.

---

[1] معهد اليونيسكو للإحصاء، (2007)، الموجز التعليمي العالمي : مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم، اليونسكو، مركز الإحصاء، مونتريال، ص 40-41.

[2] Sándor, G, N., Gergely, K., András, O, N. (2013). Governance and Funding of Higher Education – International Trends and Best Practices. Procedia - Social and Behavioral Sciences 116 (2014) .Pp180 – 184.

[3] Limor, H. (2015). Higher education funding: The value of information. Economics Letters 137 (2015) .Pp230–233.

[4] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، (2009)، مرجع سابق، ص 413.

- تساوي فرص أبناء المجتمع في التعليم وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- سلطة الدولة مازالت متواجدة بتفوقها على القطاع الخاص مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم الجامعي وتوسيع مؤسساته التعليمية.

2.2.2المصادر الخاصة:

بالإضافة إلى المصادر العمومية للتمويل هناك مصدر آخر هو التمويل الخاص وهذا هن طريق عدة سبل من بينها:

- حقوق التسجيل التي هي أقساط تدفع من قبل الطلبة في مدارس خاصة عامة وتأخذ من طرف الطلبة القادرين على الدفع.
- القروض التي تعتبر مصدر تمويل آخر تحصل عليه المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية.
- المؤسسة قادرة على تمويل نفسها وذلك من خلال منتجاتها العلمية والتي تساعد بأقساط في نفقات الجامعة.
- تبرعات البلديات والحكومات المحلية من خلال التبرع بأراضي لبناء منشآت تعليمية، أو أرض فلاحية لإقامة تجارب لطلبة الفلاحة.
- الدروس التي تقدمها الجامعات أو مراكز تعليم لغات تعود بدخل مادي على الجامعة.

كل هذه الطرق تساهم بتمويل التعليم من أجل إنجاح العملية التعليمية.

2.2.3المصادر الخارجية:

هي الأموال التي تمول خارجيا وتسند إلى إتفاقية رسمية بين المؤسسة والهيئة الممولة وتعتبر هذه المصادر كمساعدات ومنح خارجية تقدمها الجهات الدولية أو الإقليمية مقابل خدمات كتمويل البحوث أو منح دراسية، وبالتالي يعتبر التمويل الخارجي كمصدر رئيسي لدعم البحث في مؤسسات التعليم العالي[1].

ومن بين هذه الجهات الدولية [2]: البنك الدولي، بعض هيئات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم الثقافية UNESCO ...إلخ) والمساعدات

[1] Smith, S. D. (2016). Factors that Motivate Faculty to Pursue External Funding at a 4-Year Public Institution of Higher Education. p3.

[2] Chval, K., & Nossaman, L. (2014). Raising the Bar on External Research Funding: Infrastructure and Strategies for Enhancing Faculty Productivity. The Journal of Faculty Development, 28(1), 41-48.p19.

الخارجية من أجل تنمية العنصر البشري (خدمات الأساتذة والخبراء المستشارين) بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية من أجل تهيئة المهارات العلمية حسب المعايير الدولية.

3 و قع التعليم العالي في الجز ئر

في هذا المحور سنتطرق لمعرفة واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وهذا من خلال بعض المؤشرات الكمية.

3.1 التطور التاريخي للتعليم العالي في الجز ئر:

لقد مر التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر بأربعة مراحل أساسية وهي[1]:

المرحلة الأولى: تأسيس الجامعة الوطنية

كانت أثناء الفترة الإستعمارية تمثلت في إنشاء قواعد الجامعة الوطنية التي تعود أصولها إلى مدرسة الطب والعلوم الصيدلانية التي أنشئت سنة 1859م، ثم أضيفت كلية العلوم والآداب والحقوق سنة 1879م، في سنة 1909م تم دمج كل هذه الكليات لتنشأ سنة 1909م جامعة الجزائر.

المرحلة الثانية: إصلاحات منظومة التعليم العالي (1971-1984)

تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة كلية وذلك من خلال المحاور التالية[2]:

- إعادة صياغة برامج التكوين والإعتماد على تطوير تعليم التكنولوجيا في الجامعات
- التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة.
- تكثيف نمو التعليم العالي وتزويد الإقتصاد بالإطارات .
- اعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية.
- رسم الخريطة الجامعية وهذا من أجل تعزيز منظومة التعليم العالي وعقلنتها وهذا بإدماج التعليم العالي في التخطيط الوطني الشامل، وإعادة تنظيم الجذوع المشتركة، الإهتمام بالإجراءات الخاصة بالإلتحاق بالجامعة.

المرحلة الثالثة: تعزيز المنظومة وعقلنتها

تميزت هذه المرحلة بتوجيه التعليم العالي وفق ما نص عليه القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذو الحجة الموافق لـ 04 أفريل 1999م الذي يوضح مبادئ سير التعليم العالي والأهداف المرجوة منه، وذلك بتحديد القانون الأساسي للأساتذة والطلبة في كل مستويات التعليم العالي من خلال[3]:

[1] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، 50 سنة في خدمة التنمية 1965-2012، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18.

[2] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق ، ص 20-21

[3] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق ، ص 23.

- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وإكتساب المعرفة والمعلومات وتطويرها.
- رفع المستوى العلمي والمهني والثقافي للمواطن.
- تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عبر تكوين إطارات في كل المجالات.
- الترقية الإجتماعية والعدالة للجميع من أجل الحصول على أسمى أشكال العلم والتكنولوجيا.
- التأكيد على الطابع الوطني لشهادة التعليم العالي والتي تمنح نفس الحقوق لحامليها.

المرحلة الر ابعة: إعتماد نظام ل.م.د

إنتهج التعليم العالي نظام جديد سنة 2004م وهو نظام ل.م.د يتميز بثلاث مستويات ليسانس، ماستير، دكتوراه وهو نظام عالمي موحد تستطيع من خلاله التقييم الشامل للمنظومة التعليمية على المستوى العالمي.

3.2 **نتائج الإصلاح:**

من خلال المراحل الأربعة تم إصلاح منظومة التعليم العالي والمتمثلة في:

- **الديمقراطية التعليم:** أصبح التعليم العالي يتميز بالطابع الديمقراطي، في سنة 1954م كان 7 طلبة يسجلون في الجامعة في كل 100.000 نسمة، ليصبح في سنة 2004عدد الطلبة 3.000 طالب يسجل في الجامعة في كل 100.000 نسمة[1] وهذا كله راجع إلى مجانية التعليم العالي وإنتشار الجامعات في كل الولايات الجزائرية تقريبا.
- **الجزأرة:** هدف الإصلاح هو وضع المؤسسة الجامعية في خدمة التنمية الوطنية والتكيف مع التغيرات السريع الذي عاشتها الجزائر منذ الإستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة الجزائرية من الأسس والهياكل التي وضعا الإستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي وتخدم مصالحه الخاصة. فبهذه الإصلاحات نقص عدد الأساتذة الأجانب في الجزائر حيث كان بين سنتي 1962-1963 تقريبا 298 أستاذ أجنبي، ليصبح بين سنتي 2001-2002 عدد الأساتذة الأجانب 67 أستاذ.
- **التعريب:** أدخلت اللغة العربية على التعليم العالي وهذا كله بعد الجهود الكبيرة لأن التعليم العالي كان يعرف نقص فادح في الأساتذة الذين يتحكمون في اللغة العربية لذلك

[1] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق، ص27.

إضطرت الدولة لجلب أساتذة من العالم العربي لإجراء دورات تعليمية لهم وهذا كله لمحاولة تعريب التعليم العالي في الجزائر.

- **التوجه العلمي والتقني:** عملت المخططات التي إتبعتها الجزائر مثل المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين والخماسيين على تبني نظام الإقتصاد الموجه الذي بين ضرورة الإهتمام والحاجة الملحة إلى الإطارات التقنية المؤهلة، لذلك زادت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية فكانت النسبة بين سنتي 1986-1987م تزيد عن 73% من مجموع الطلبة المسجلين.

3.3 و قع التعليم العالي في الجز ئر

3.3.1 المؤشرات الكمية للتعليم العالي: تكمن المؤشرات الكمية للتعليم العالي في الجزائر في الميزانية المقدمة من طرف الحكومة للتعليم العالي، عدد الطلبة والأساتذة.

- **ميز نية التعليم العالي في الجز ئر**

إن تطوير التعليم العالي يحتاج إلى مجموعة من الموارد المادية والمالية، والسياسة المنتهجة في وضع جامعة أو مركز جامعي في كل ولاية يتطلب سيولة مالية كبيرة لذا نتطرق إلى ميزانية التعليم العالي في الجزائر لنتعرف على حجم المبالغ المخصصة لهذا المشروع والشكل التالي يوضح تزايد ميزانية التعليم العالي قي الجزائر:

الشكل 4 : منحنى بياني لميز نية التعليم العالي في الجز ئر الوحدة: مليار دج

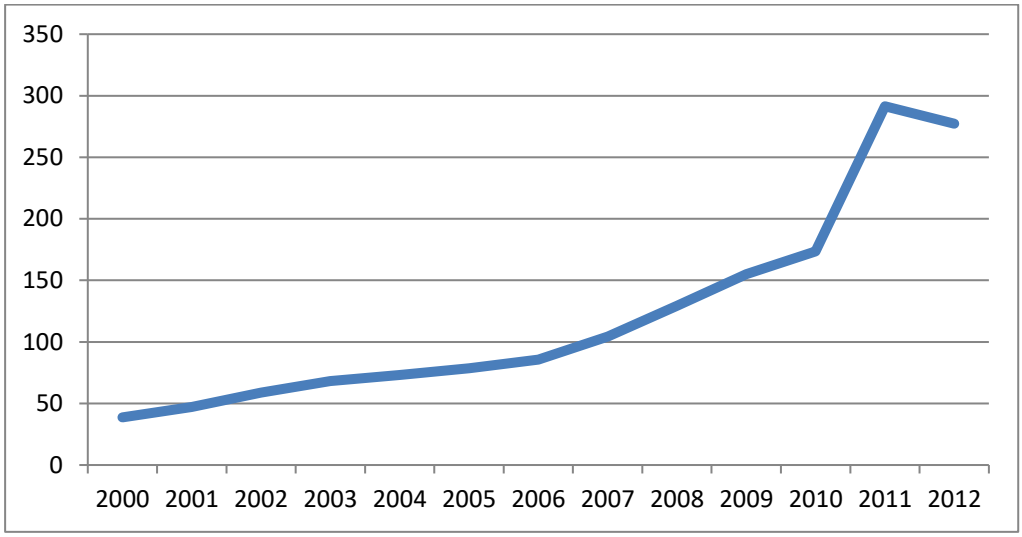

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية من الموقعhttp://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

نلاحظ أن المبالغ المخصصة للتعليم العالي في تزايد مستمر خاصة بعد سنة 1999م لأنه قبل هذه السنوات كانت الجزائر تعش عشرية سوداء لهذا كانت الميزانية منخفضة قبل سنة 1999م، إزدادت الإمكانيات المادية من أجل النهوض بهذا القطاع، فإرتاح الكثير لهذه السياسة الجديدة المدعمة للتعليم العالي والبحث العلمي، والتي نجم عنها توفر إمكانات مالية كبيرة تحت تصرفهم تفوق في بعض الأحيان قدرة إمتصاصها ونظرا لحداثة هذه التجربة فإنه من الصعب علينا الحكم عليها الآن.

3.3.2 الموارد البشرية في الجامعات الجزائرية:

- **عدد الطلبة**

تطور التعليم العالي في الجزائر من مختلف جوانبه ونواحيه البشرية والهيكلية، وتعتبر فترة السبعينات كبداية فعلية لتوسع هذه المرحلة كميا، حيث بلغ عدد الطلبة سنة 1962م 2725 طالب جامعي، ليبلغ في السنوات خلال السنة الجامعية 2011/2010 عدد الطلبة 1077945 طالب في مرحلة التدرج.

أما بالنسبة لتعداد طلبة الدراسات العليا فقد كان الإجمالي 156 طالبا فقط في الموشوم 1962-1963 و أصبح في الفترة 2011/2010 العدد 60617 طالب. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1 : نسبة الخريجين من إجمالي المسجلين

السنوات	62-63	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
عدد الطلبة في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945
عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج	165	317	3965	13967	20846	58975	60617
عدد الخرجين	93	759	6963	22917	52804	199767	246400

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق ، ص 32

موازاة مع هذا التطور الحاصل في تعداد الطلاب، زاد أيضا عدد المؤطرين من أساتذة جامعيين على مختلف رتبهم العلمية، فقد إنتقل العدد الإجمالي من 298 أستاذا سنة 1962 ليبلغ 40140 أستاذا موسم 2010-2011 منهم 10838 أستاذ من الصف العالي (أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر)

- **هيئة التدريس**:

إرتفع عدد الأساتذة المكلفين بالتدريس خلال السنين الماضية من 298 أستاذ سنة 1962 إلى 40140 أستاذ سنة 2011، وإختلفت تصنيفات الأساتذة خلال هذه الفترات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 2 : عدد أساتذة التعليم العالي

السنوات	62-63	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
الإجمالي	298	842	7497	14536	17460	37688	40140

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق ، ص 54

كما تطور عدد الأساتذة فإن معدل التأطير في تزايد مستمر، منذ بداية الموسم 1962-1963 حيث كان 9 طلبة لكل أستاذ، ليصبح 27 طالب لكل أستاذ في الموسم 2010-2011. وهذا التزايد في نسبة التأطير راجع إلى التزايد الكبير في عدد الطلبة أيضا.

الجدول 3 : معدل التأطير في الجز ائر

السنوات	63-62	70- 69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10
عدد الأساتذة الدائمون	298	842	7497	14536	17460	37688	40140
عدد الطلبة المسجلين	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945
نسبة التأطير	9	15	8	12	23	27	27

المصدر: دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، مرجع سابق ، ص 55.

الجدول 4 : و قع التعليم العالي في بعض دول المغرب العربي والمشرق

سوف نتطرق من خلال الجدول التالي دراسة واقع الجزائر وبعض دول المغرب العربي والمشرق العربي في التعليم العالي وذلك من خلال تمويل التعليم العالي:

المؤشرات	الجز ئر	المغرب	تونس	الأردن	مصر
إجمالي السكان	40.6 مليون	35.9 مليون	11.5 مليون	9.45 ملايين	91.5 مليون
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أميركي)	15,000	8,400	11,700	4,087.9	3,614.7
الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي %	%1,2	%1,1	%1,7	% 0,46	% -
الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي %	%4.4	% 5.26	% 6.26	% 12.37	% 6
الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي %	% 0,07	% 0,73	% 0,86	% 0,15	% 0,72
عدد مؤسسات التعليم العالي العامة	50 جامعة 62 مؤسسة تعليم عالي	14 جامعة 143 مؤسسة تعليم عالي	13 جامعة 195 مؤسسة تعليم عالي	78 جامعة 17 مؤسسة تعليم عالي	43 جامعة 20 مؤسسة تعليم عالي

المصدر:

الفصل الخامس: الجودة التعليمية

الهدف من المحاضرة: مؤسسات التعليم العالي تعتبر مراكز لتوليد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في المجتمع، فأصبح بذلك من الضروري تحسين كل ما يمكن تحسينه من مناهج تعليمية، هيئة التدريس، نوعية الطلبة، المكتبة ... الخ.

وضعت الجامعات في بيئة تنافسية ما جعلها تتبع الجودة في مؤسساتها التعليمية، لذلك سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق لمفاهيم الجودة التعليمية خصوصا وان التعليم العالي عرف قفزات واضحة في السنوات الأخيرة، فإعتبرت الجامعات أهم مراكز لإنتاج المعرفة والأبحاث العلمية ، فأصبح هدف كل دولة وصول جامعاتها إلى المراكز الأولى لتصنيفها ضمن ما يسمى بالنخبة العالمية (world- class universities). يحظى كل سنة وبترقب كبير إعلان نتائج تصنيفات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عبر العالم بناء على جودتها العلمية والتعليمية، لأن المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها[1].

وعلى هذا سوف نتطرق في هذه المحاضرة الى المحاور التالية:

- الجودة في مؤسسات التعليم العالي
- أهم محاور الجودة في مرسسات التعليم العالي
- مؤشرات ومراحل تطبيق جودة التعليم العالي

عدد الحصص المقترحة للمحاضرة: (02 حصص)

1 الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

1.1 ماهية الجودة التعليمية

أول من نقل فكرة الجودة إلى التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو مالكوم بالدريج (Malcolm Baldrige) [2] ثم عملت الكليات الأمريكية بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة نقلا عن اليابان ولذلك تطورت في بداية الثمانينات وإزداد التطبيق في التسعينات وخاصة في الجامعات.

ففي مؤتمر اليونسكو 1998 حدد أن الجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية،

[1] د. سعيد الصديقي، (2014)، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص9.

[2] George, S. (1992). The Baldrige quality system: The do-it-yourself way to transform your business. Wiley.

الطلاب، المباني، المرافق والأدوات وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي، تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا [1].

قام كل من (Harvey & Knight, 1996) [2] بتحديد خمسة مداخيل للتفكير في الجودة التعليمية وهي :

- يمكن النظر للجودة في مجال التعليم كإستثناء مميز يستطيع مقابلة أعلى المعايير.
- الجودة في مجال التعليم تعني حالة من التوافق بين العمليات الإدارية والتعليمية من خلال توحد المصفوفات للوصول إلى مستوى صفر من العيوب.
- النظر للجودة من وجهة نظر الغرض من المنتج أو الخدمة.
- الجودة هي قيمة مالية تنشأ من الكفاءة والفاعلية.
- ينظر إلى الجودة على أنها عمليات تحول في صور تغيير نوعي أو شكلي أو إدراكي، هذا يلاءم مؤسسات التعليم[3].

عرف (Mukhopadhyay, 2001) [4] إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها مجموعة الآراء التي تشمل ما يلي: إمتياز العملية التعليمية، القيمة المضافة للعملية التعليمية، ملائمة مخرجات العملية التعليمية للإستخدام، توافق مخرجات التعليم مع الأهداف المخططة مع المواصفات والمتطلبات، تجنب حدوث العيوب في العملية التعليمية، مقابلة التوقعات المتزايدة للعملاء[5] .

1.2 أسباب البحث عن الجودة التعليمية :

إن موضوع الجودة أصبح من المواضيع الشائعة التي يجب على كل مؤسسة إنتهاجها وذلك للفائدة الناجمة عن إستخدام مفاهيم الجودة، ووضعت مؤسسات التعليم العالي في ظروف عديدة أدت بها إلى البحث عن الجودة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة ومن بين هاته الظروف [6]:

---

[1] زيدي عبد السلام ، قرين ربيع ، (2010) ، نماذج رائدة لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، جامعة العربي تبسة ، المركز الجامعي خنشلة ، الجزائر ، ص5 .

[2] Harvey, L., & Knight, P. T. (1996). Transforming Higher Education. Open University Press, Taylor & Francis, 1900 Frost Road, Suite 101, Bristol, PA 19007-1598.

[3] د. سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق ، ص 75 .

[4] Mukhopadhyay, N., & Ray, A. K. (2001). Effects of amino acid supplementation on the nutritive quality of fermented linseed meal protein in the diets for rohu, Labeo rohita, fingerlings. Journal of Applied Ichthyology, 17(5), 220-226.

[5] د. سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق ، ص 75 .

[6] OECD. (2008). Assurer et améliorer la qualité dans l'enseignement supérieur Repères pour l'élaboration des politiques, Direction de l'éducation. Division des politiques d'éducation et de formation. p01.

- الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من معارف ومعلومات حولت العالم إلى قرية صغيرة تعمل على التنافس والتطور.
- الإعتماد التدريجي "الإدارة العامة الجديدة" تتطلب من المسؤولين إثبات فعالية الإنفاق العام.
- الدول وافقت على منح مزيد من الإستقلالية لمؤسسات التعليم العالي وتحسين إدارتها المركزية مقابل ضمان الجودة
- دور التعليم العالي في تكوين العاملين في مجال المعرفة يسهم في النمو الإقتصادي
- التطور بإتجاه الإقتصاد الجديد حيث أن الطلاب وأرباب العمل تتوقع المزيد من التعليم العالي.
- ضرورة تحسين نوعية خريجي الجامعات وهذا وفقا لمتطلبات سوق العمل الذي يعرف هو أيضا قفزة نوعية.
- الكم الهائل من الجامعات والطلبة جعل التعليم يفقد ما يعرف بالنوعية.
- ضرورة تحسين المناهج أيضا ضمن معايير عالمية للتمكن من التصنيف.
- الإستثمار في رأس المال البشري هدف العملية التعليمية لذا يجب إستثماره على أحسن وجه.
- محاولة تحسين المنظومة التعليمية بصفة عامة .
- تكوين بنية تحتية مكونة من خريجي الجامعات ذوي كفاءة عالية للإندماج في إقتصاد المعرفة.

بالإضافة إلى[1] :

- الحاجة إلى الإنسجام والتكامل في المؤسسات التعليمية.
- ضعف التعاون بين المجتمع المحلي والجامعات .
- ظهور ملامح الضعف في إنتاجية العاملين بالجامعات والحاجة إلى نظام جديد .
- حاجة الجامعات إلى مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرارات وتدعيم وتمويل مشروعاتها .
- الحاجة إلى ترشيد العمالة والإتقان في الجامعات .
- غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات الوطنية .
- تدهور الإنتاجية في المجلات العديدة لخريجي الجامعات الوطنية.
- نقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم الجامعي الحالي.

[1] رشدي أحمد طعيمة ، (2008) ، التخطيط الاستراتيجي و الجودة الشاملة في التعليم العالي ، المؤتمر الثاني لتخطيط و تطوير التعليم والبحث العلمي في العالم العربي ، المجلد 1 ، الظهران ، جامعة الملك فهد ، المملكة العربية السعودية ، 24 ، 27 فيفري ، ص 88 .

2. أهم محاور الجودة في المنظومة التعليمية:

المؤسسات تختلف حسب طبيعتها (إقتصادية، إدارية، تربوية ... الخ) لذا تختلف الجودة من مؤسسات لأخرى [1] فمثلا مؤسسات التعليم العالي لا تعرف الزبون أو العميل أو المنتوج، إنما لديها مدخلات (التي تشمل: الموارد البشرية، المادية، المالية، التقنية، المعلومات والوقت)

والمخرجات (الإنجازات والنتائج النهائية التي يحققها النظام التعليمي وتحدد مخرجاته وفقا لرسالته وأهدافه) لذا يجب عليها تحسين نوعية المدخلات وإتباع العملية التعليمية للحصول على مخرجات ذات جودة لديها القدرة على منافسة مخرجات المؤسسات التعليمية الأخرى.

يرى (Ketele, 2010) أن "التعليم العالي يعتمد في الدرجة الأولى على التدريس، لذلك يجب الإهتمام به وإتباع أحدث الطرق لتحقيق هذه العملية، كما إعتبر أن كل الأنشطة الأخرى في المؤسسة التعليمية ما هي إلا تكامل مع نشاط التدريس. ووظيفة التدريس تتأثر بعاملين أساسيين حسب وهي :

- المناهج الدراسية (البرامج).
- العوامل المختلفة سواء الداخلية (مثلا الخبرة الغير الكافية لأعضاء هيئة التدريس) وعوامل خارجية (اللوائح والتشريعات)" [2] والشكل التالي يوضح تكامل العملية التدريسية

الشكل 5 : التدريس الجامعي

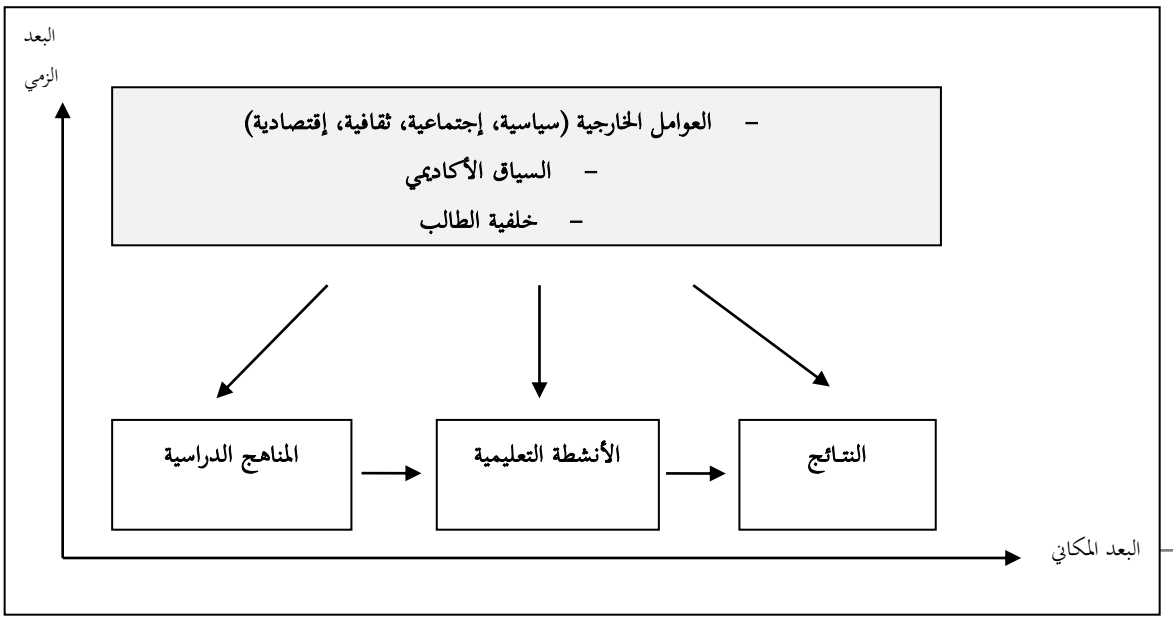

Source : Ketele, J. M. D. (2010). *La pédagogie universitaire: un courant en plein développement* (No. 172, pp. 5-13). ENS Éditions.

من بين محاور المنظومة التعليمية نجد ايضا [1] :

- ✓ **الطالب** : وهو كل شخص مسجل لنيل درجة علمية وفقا للوائح والنظم المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي[2]، يعتبر محور العملية التعليمية فكل هذه العملية من أجل الوصول إلى خريجي جامعات ذات مواصفات عالية، يمتلكون أكبر قدر من المعارف من أجل توظيفها في مناصبهم المستقبلية.
- ✓ **أعضاء هيئة التدريس**: وهم الأساتذة المشرفون على العملية التعليمية، هم أصحاب المسؤولية التامة عن المعارف المكتسبة من طرف الطلبة، وسوف يعملون على الإستثمار في رأس المال البشري ، لذا يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس ذات كفاءة عالية من حيث مستواهم التعليمي وطريقة ممارستهم لمهنة التدريس حيث يجب توصيل أكبر قدر ممكن من المعارف إلى الطلبة[3].
- ✓ **الإدارة الجامعية والتشريعات واللو ائح**: وتتمثل في القوانين والتشريعات وسياسات التخطيط التي تعمل على تسهيل العملية التعليمية فهناك تسهيلات حكومية مثل الإنفاق على التعليم العالي وأنظمة التعليم ولكن هناك قوانين داخلية في مؤسسات التعليم العالي يجب أيضا أن تسهل العملية التعليمية، بالإضافة إلى المناهج العلمية التي يجب أن تكون في مستوى جيد .

[1] Knight, J. (2011). Education hubs: A fad, a brand, an innovation?. Journal of Studies in International Education, 15(3), 221-240.pp 4-10.

[2] دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ص9.

[3] Sabherwal, N., Ahuja, D., George, M., & Handa, A. (2015). A study on occupational stress among faculty members in Higher Education Institutions in Pune. SIMS Journal of Management Research. P2.

- ✓ **طريقة التقييم**: إن للتقييم في المنظومة التعليمية هدف مهم وفعال وهو معرفة النتائج[1]، ويتضح من خلال هذه النتائج ما إذا كانت هذه العملية في المستوى المطلوب وهل حققت نوعا من الأهداف المرجوة في البداية فعملية التقييم توضح النتيجة النهائية وإذا ما كان هناك أي نقائص يمكن تداركها. كما هي عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي[2].
- ✓ **البحث العلمي**: وهو من أهم الوظائف التعليمية سواء للطالب أو الأستاذ حيث تعتبر البحوث المقدمة حول موضوع من مواضيع البحث كنتيجة يمكن تقيمها، لأن هذه البحوث عبارة عن معارف ومعلومات وإستنتاجات حول موضوع معين، لذا يجب على هيئة التدريس أن تختار مواضيع مهمة لتكون مشاريع بحث وتوظف أيضا جهود الطلبة لتخرج في الأخير بنتائج تكون حلول في المجتمع وتساعد في عملية التنمية .
- ✓ **طرق التدريس والوسائل المادية**: طريقة التدريس هي من وظائف هيئة التدريس "تعني الأساليب وممارسات التدريس والتعليم، فضلا عن جميع الصفات المطلوبة لنقل المعارف. التعليم يعني الخبرة والمعرفة، أو العمل في مجال التدريس بالأساليب المناسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد. فالتدريس نظرية عملية"[3]، لكن الوسائل المادية لها دور مهم أيضا في تسهيل عملية التدريس مثل شاشات التكبير data Chow، الحواسيب ... الخ، كل هذه الوسائل تساعد في العملية التعليمية.
- ✓ **المكتبة** : هي من بين المحاور المهمة في العملية التعليمية فهي تساهم بقسط كبير في المعارف والمعلومات، لذا يجب الإهتمام بها من خلال: ساعات العمل، طريقة تعامل موظفين المكتبة، الكتب الموجودة يجب أن تكون حديثة وفي متناول جميع الطلبة، بالإضافة إلى ضرورة تزويدها بالتقنيات الحديثة كالأنترنت والحواسيب والمكتبات الإلكترونية[4] .
- ✓ **الهيكل العام للمؤسسات التعليمية** : تدريس الطالب في مدرج صغير بوسائل قديمة لن يكون له نفس العائد من تدريسه في مدرج واسع بإنارة جيدة وبوسائل حديثة لذا تعمل

[1] Stage, F. K., & Manning, K. (Eds.). (2015). Research in the college context: Approaches and methods. Routledge. P3.

[2] دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، نفس المرجع، ص9.

[3] Durkheim, É., Halbwachs, M., & Dubet, F. (1969). L'évolution pédagogique en France (2nd ed.). Paris: Presses universitaires de France. p10.

[4] Kuhlthau, C. C. (2004). Seeking meaning: A process approach to library and information services. Libraries Unltd Incorporated. P 9.

الهيئات المختصة من تحسين الهيكل العام لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال المباني الواسعة ذات الإنارة الجيدة، وغيرها من التسهيلات (تهوية، تدفئة، المراحيض، المرآب، المطاعم)كل هذه تساعد على تكوين إطارات ذات مواصفات عالية، لذا تقدم الدولة هذه التسهيلات لتتحصل على الخريجين يساعدون في عملية التنمية[1].

الجدول التالي يلخص أهم المحاور التي تدخل في عملية جودة التعليم:

الجدول 5 : محاور جودة التعليم العالي

المحاور	الأبعاد	أهم الممارسات
الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الإستراتيجي	- الرؤية والرسالة - الأهداف - التخطيط الإستراتيجي	- وجود الرؤية والرسالة والأهداف - وجود علاقة واضحة بين الرسالة والأهداف - وجود عمليات مناسبة لتطوير الرسالة والأهداف - إستخدام الرسالة والأهداف في التخطيط للأنشطة والعمليات - وجوب إستخدام المؤسسة رسالتها كأساس لتخطيط وتقويم أنشطتها وعملياتها كافة
التنظيم الإداري	- الهيكل التنظيمي والوظيفي - العمليات والإجراءات الإدارية - كفاية الموظفين - تحسين الأداء	- الهياكل التنظيمية: يجب أن تتماشى مع الأطر القانونية - الإدارة العليا: أن تكون فعالة ومؤهلة تجيد التعامل المتوازن مع الإطارات البشرية والتصرف بالموارد المالية. - عمليات التخطيط: أن تكون مبرمجة وواضحة - السياسات واللوائح التنظيمية: تكون واضحة وتراعي الإستقلالية. - بيئة العمل التنظيمية: أن تشجع على التعاون والعمل الجماعي وتتسم بالشفافية والنزاهة.
البرنامج التعليمي	- توصيف المناهج. - النظم واللوائح. - تقييم أداء البرنامج ومخرجاته	- الإعلان بشكل مناسب عن أهداف البرامج التعليمية. - أن تكون أهداف البرنامج قابلة للقياس. - إرتباط وإتساق أهداف كل برنامج من البرامج التعليمية(الدراسة الجامعية، أو الدراسات العليا) مع رسالة وأهداف المؤسسة. - تكييف أهداف برامجها الأكاديمية بما يتلاءم مع

[1] Boyd, W. L., Crowson, R. L., & Mawhinney, H. M. (2015). The politics of education and the new institutionalism: Reinventing the American school. Routledge. P 1.

		إحتياجات سوق العمل. - ضمان جودة العمليات التعليمية. - ضمان مخرجات العملية التعليمية. - تقييم وتطوير البرامج التعليمية. - التكامل بين البرامج والتخصصات المختلفة
هيئة التدريس	- معايير الإختيار والتقييم. - خدمات الدعم التقنية والمهنية. - الإدارة الأكاديمية.	- وجود سياسات مناسبة لإستقطاب وإختيار وتعيين العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، - أن يكونوا ذوي كفاية في كل تخصص أكاديمي. - وجود خطط وبرامج واضحة لتطويرهم مهنياً. - وجود برامج لخدمات الدعم التقني. - أن يتوفر بالمؤسسة دليل يتضمن واجبات وحقوق أعضاء هيئة التدريس.
خدمات الدعم التعليمية	- المكتبة. - الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات. - المعامل والمختبرات والورش. - المخازن العامة والعلمية	- التخطيط الجيد لهذه الخدمات. - توفير الموارد الملائمة وتسهيل سبل الوصول إليها. - المتابعة المستمرة لتطوير هذه الخدمات
الشؤون الطلابية	- القبول والتسجيل وإنتقال الطلاب. - الإرشاد الأكاديمي. - الدراسة والإمتحانات. - الأنشطة الطلابية والدعم الطلابي. - الخريجون.	- وجود سياسات واضحة مفعلة للقبول والتسجيل وانتقال الطلاب. - وجود نظام للإرشاد الأكاديمي. - إلتزام المؤسسة بتنفيذ لائحة الدراسة والإمتحانات. - دعم الأنشطة الطلابية. - وجود برامج لمتابعة الخريجين
المرافق	- الكفاية والملائمة. - مرافق الدعم والمساندة. - إدارة المخاطر وإجراءات الأمان والسلامة. - الصيانة وخطط التطوير.	- كفاية وملائمة مساحة ومباني المؤسسة للبرامج التعليمية الموجودة. - وجود مبان خاصة للأنشطة اللامنهجية والخدمات المساندة لها. - وجود إدارة متخصصة تُعنى بتقييم المخاطر وتطبيق إجراءات الأمان والسلامة بالمؤسسة - وجود خطط لصيانة وتطوير المرافق
الشؤون	- التخطيط المالي.	- وجود تخطيط لموازنة المؤسسة.

المالية	- كفاية المصادر المالية. - الإدارة المالية. - الإستثمار المالي والتطوير.	- وجود مصادر مالية متنوعة لميزانية المؤسسة - وجود إدارة مالية فاعلة تساهم في وضع الموازنة، وتتولى متابعة شؤونها المالية. - وجود إدارة فاعلة تتولى مسؤولية الإستثمار في المؤسسة.
البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة	- البحث العلمي. - خدمات المجتمع والبيئة	- وجود سياسات للبحث العلمي بالمؤسسة. - وجود مصادر تمويل للبحث العلمي. - وجود آليات واضحة لدى المؤسسة في مجال خدمات المجتمع والبيئة.
الشفافية والنزاهة	- الشفافية والنزاهة.	- وجود ميثاق أخلاقي عام ومواثيق أخلاقية لجميع المهن والتخصصات التي تزاولها المؤسسة. - تتمتع المؤسسة بالنزاهة في نشر المعلومات والبيانات فيما يخص رؤيتها ورسالتها وأهدافها. - تطبيق المؤسسة نظاماً ثابتاً وواضحاً للعقاب. - ضمان المؤسسة للشفافية والعدالة التامة في المعاملات الإدارية والمالية لجميع فئاتها. - مراعات أخلاقيات البحث العلمي والضوابط المنصوص عليها والمعايير المحلية والدولية ذات العلاقة. - ضمان المؤسسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والتعبير عن آرائهم وفق التوصيف الوظيفي والأعراف المعمول بها في المؤسسات التعليمية. - إستطلاع المؤسسة آراء الطلاب في أداء أعضاء هيئة التدريس وعلاقتهم بالطلاب.
التحسين المستمر	- آليات التقييم. - التحسين المستمر.	- وجود جهة بالمؤسسة تتولى مهام ضمان الجودة والتحسين المستمر. - وجود خطط وآليات واضحة لعمليات التقييم والتقويم. - إلتزام المؤسسة بتطوير وتحسين الجودة.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي

2.3 أهمية تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

للجودة فوائد ومميزات تجعلها تغير من المؤسسة التعليمية، لذلك يجب إتباعها للوصول إلى:

- تكوين خريجين يتماشوا مع إحتياجات سوق العمل.
- التمكن من التقييم فكلما سبق الذكر أن أي عملية قد تكون ناجحة أو فاشلة لكن عند إتباع نظام الجودة أصبح التقييم من أهم المحاور وبذلك أي نقائص يمكن تفاديها.

- تمكين مؤسسات التعليم العالي من التنافس.
- تشجيع العمل الجماعي بين الطلبة وفريق العمل.
- تقدم نوعية جيدة ومميزة من الخدمات وأساليب التدريس.
- تعمل على تقييم ثقافة الطالب وهيئة التدريس معا في العملية التعليمية فالطالب لديه الحق في المشاركة في البحوث العلمية ومساعدة هيئة التدريس في إنجاح هذه المهمة.
- تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.
- تعمل على خلق طابع واحد ونظام موحد من أجل التقييم.
- تبعد المؤسسات التعليمية عن المهمة العشوائية (طريقة عمل وأساليب منتهجة أي عملية منظمة وفق قواعد).

الشكل 6 : نتائج تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي

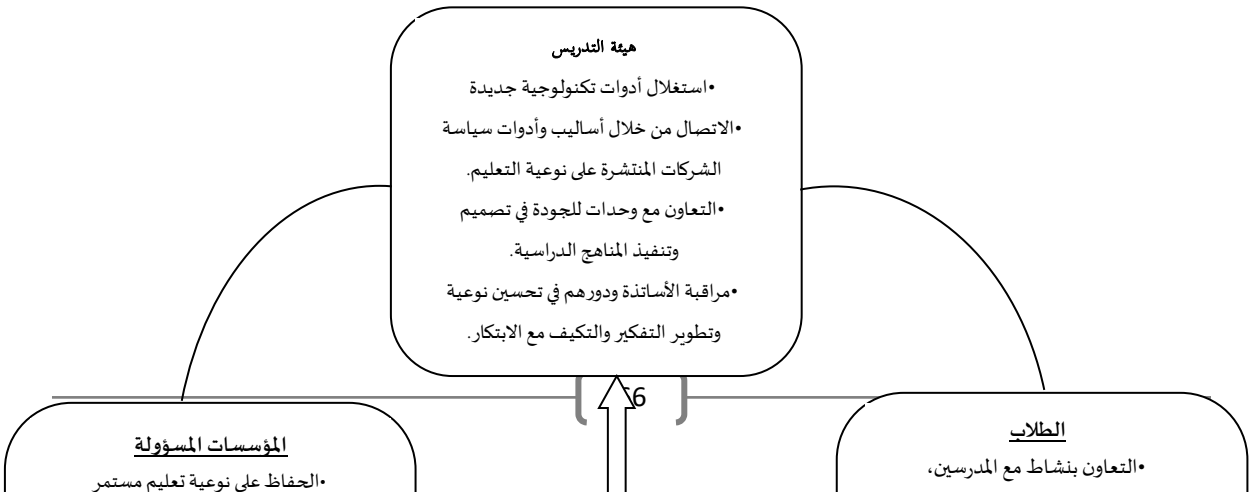

SOURCE : Fabrice, H. (2010). Learning Our Lesson Review of Quality Teaching in Higher Education: Review of Quality Teaching in Higher Education (Vol. 2010, No. 2). OECD Publishing. P 105.

3. مؤشرات ومراحل تطبيق جودة التعليم العالي:

3.1 مؤشرات جودة التعليم العالي:

هناك بعض المحاور يمكن أن تكون مؤشرات الجودة والشكل التالي يلخص ذلك

الشكل 7 : مؤشرات الجودة لمؤسسات التعليم العالي

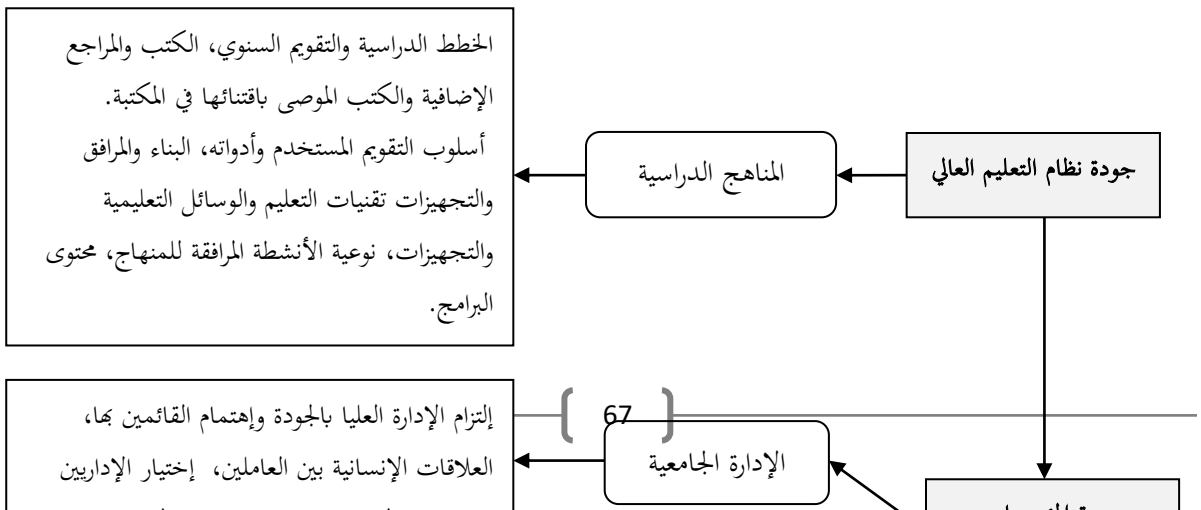

المصدر: سهيل رزق دياب، بتصرف، (2005) ، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني ، مجلة الجودة – الجامعة الإسلامية بغزة

3.1.1 الطالب :

هو المحور الرئيسي في هذه العملية لذا يجب أن يكون ذو جودة عالية، لذا تعمل المؤسسات التعليمية لتحسين نوعيته لأنه من المدخلات التي يجب العمل على تكوينها حسب متطلبات المجتمع والإهتمام به وفق عناصر الجودة وهناك جوانب للإهتمام بالطالب الجامعي للحصول على خريجين وإطارات ذات جودة عالية، فعلى المؤسسة ثلاث وظائف رئيسية إتجاه الطالب وهي:

- إختيار الطلبة: من خلال مراعاة شروط القبول الداخلية والخارجية، الإهتمام بالمعدل والسلوك ونوعية المتنقلين وإعتماد حوافز لجذب أحسن الطلبة.

- رعاية الطلبة: وهذا من خلال الإرشاد الأكاديمي والمهني، متابعة التحصيل التعليمي وتوفير أفضل الخدمات.
- الإهتمام برأي الطلبة: الترحيب بإتجاهات الطلبة نحو العملية التعليمية، الإهتمام برأي الطلبة في الخدمات الجامعية المساندة والإهتمام بالتقييم الطلابي للعملية التدريسية.

3.1.2 أعضاء هيئة التدريس :

يعد عضو هيئة التدريس هو المسؤول الأول عن العملية التعليمية، لأن طريقة عمله تكمن في تبسيط المعلومات وتحفيز الطلبة على الإبداع والتفكير وهي المهمة الرئيسية، لذلك عند توظيف عضو هيئة التدريس يجب إختياره سواء من خلال المستوى العلمي والسلوكي ومدى قدرته على تقديم معارف، لكن هذا لا يمنع من الإهتمام بأعضاء هيئة التدريس عن طريق إجراء دورات وتربصات تساعد على إكتساب مهارات وأساليب التعليم الحديثة، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والملتقيات للإستفادة من التبادل سواء المحلي أو العالمي بين الأساتذة.

المؤسسة مسؤولة على تقديم ثلاثة وظائف وهي:

- إستقطاب وإختيار النوعية المتميزة: من خلال الإعلان عن حاجة الجامعة لإستقطاب طلبات في وقت مناسب، دراسة الطلبات وفقا لمعايير ونظام تنقيط، و إجراء مقابلات وإتخاذ قرارات التعاقد وفقا لمفاضلة حقيقية ودقيقة.
- تنمية قدرات عضو هيئة التدريس وتطويرها: بصفته مدرسا، بصفته باحثا لخدمة المجتمع، بصفته مشرفا، بصفته مرشدا، تصميم وتنفيذ دورات تدريب.
- الإحتفاظ بالنوعية المتميزة وتحفيزها عن طريق نظام للجوائز لأفضل مدرس، ولأفضل باحث ولأفضل مشرف ولأفضل كتاب مؤلف أو مترجم.

وتكمن جودة أعضاء هيئة التدريس من خلال تطوره المستمر في مجال البحث العلمي والإبداع في تخصصاتهم والإضافات في المقالات العلمية والمنشورات، بالإضافة إلى العلاقة المتبادلة بين الطالب وأعضاء هيئة التدريس التي يميزها الإحترام والعمل المشترك في مجال البحوث العلمية، والإهتمام بشؤون الطلبة وحل مشاكلهم ، وهذا بالتفرغ الكلي من أعضاء هيئة التدريس لهذه المهام التي تعتبر كتحفيز للطالب من أجل العمل والمثابرة ليكون هو أيضا في المستوى المطلوب .

3.1.3 المناهج الدراسية:

يعتبر هذا المؤشر من إختصاص وزارات التعليم العالي عادة لأنها تعتبر قرارات وتشريعات تحاول من خلالها الربط بين المناهج الدراسية والأهداف المرجوة من هذه العملية التعليمية، لذلك يركز جيدا على المناهج الدراسية من حيث الكفاية والمستوى المطلوب والتوافق مع الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى محاولة معرفة مدى إستيعاب الطلاب إلى هذه المناهج الدراسية ونسبة تنمية مهاراته العلمية والفكرية، أيضا معرفة مدى توافق هذه المناهج مع متطلبات المجتمع .

يجب إستيعاب رغبات الطلاب حول المناهج الدراسية ومعرفة آراءهم وإحتياجاتهم العلمية وذلك عن طريق عمليات التقييم الدورية والمتابعة حول فهم المعلومات.

من خلال هذه المهام تكون المؤسسة الجامعية حققت جودة المناهج الدراسية التي تتلاءم مع الطالب والمجتمع معا لتحقق الأهداف المسطرة .

3.1.4 الإدارة الجامعية :

إن الإدارة الجامعية من المؤشرات الهامة التي تؤثر على جودة المؤسسة التعليمية، فإنضباط عمال الإدارة وقيامهم بأعمالهم على أكمل وجه وبإنتظام يوفر في المؤسسات الجامعية الجو الملائم لعمل هيئة التدريس وتوفير الخدمات اللازمة للطلبة .

لذلك صيانة ممتلكات الإدارة سواء المالية أو المادية من وظائف الإدارة الجامعية وحسن تسيير إدارة المؤسسة.

3.1.5 الإمكانيات المادية :

تعني المباني أو الحرم الجامعي بما فيه من المدرجات، المكتبة والمخابر ويجب أن يكون المبنى وفق المعايير الحديثة وهذا لتغطي العدد الهائل من الطلبة، فيجب أن تكون القاعات واسعة ذات إنارة وتهوية وتدفئة، بالإضافة إلى المرافق الأخرى كأماكن لوقوف السيارات، قاعات رياضية للترفيه، المكتبة يجب أن تزود بأحدث المراجع والكتب والمجلات ويتوافق عددها مع عدد الطلبة والأساتذة، و إستخدامها لأحدث التكنولوجيات في العمل وهذا بإستعمال قاعدة بيانات حول المراجع والمكتبات الإلكترونية، فيجب أيضا أن يتوافق وقت المكتبة مع وقت الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، جودة المكتبة وحسن تسييرها يؤدي إلى جودة التعليم العالي ككل.

3.2 مراحل تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي :

عملية الجودة في مؤسسات التعليم العالي تمر بخمسة مراحل أساسية وهي[1]:

[1] Nassar, A. A. R. M. (2015). Activation of Educational Research Fundamentals in the Light of Knowledge Society Requirements: A Future Vision. Arabic Journal For Quality Assurance in Higher Education, 8. P9.

3.2.1 مرحلة إقتناع ورغبة إدارة المؤسسة التعليمية لتبني إدارة الجودة الشاملة وينعكس ذلك ببدء برامج تدريبية لكبار المسؤولين تتناول مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته والمبادئ التي يستند إليها.

3.2.2 مرحلة التخطيط: تشمل وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ وتحديد متطلبات تطبيق النظام .

3.2.3 مرحلة التقويم: تبدأ ببعض التساؤلات الهامة والتي في ضوء الإجابة عليها تهيئ الأرضية المناسبة للبدء في إدارة الجودة ويستفاد من التقويم في تحسين نوعية خريجي الجامعات وذلك بتقويم المناهج الدراسية[1].

3.2.4 مرحلة التنفيذ: تتضمن إختيار فريق العمل الذي يقوم بالعملية والقيام بتدريبهم على أحدث وسائل التعليم لتحقيق الجودة الشاملة.

3.2.5 مرحلة تبادل ونشر الخبرات: حيث يتم إستثمار الخبرات والنجاحات التي يتم تحقيقها من تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي .

المراجع باللغة الأجنبية:

- Adam, S. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. Economica.
- Altbach, D. P. G. (2007). Globalization and the university: Realities in an unequal world. In International handbook of higher education. Springer Netherlands.
- Arrow, K. J. (1973). Higher education as a filter. Journal of public economics,2(3).

[1] د.عيسى صالحين فرج ، مصطفى عبد الله محمود الفقهي ، (2012) ، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، ص 3 .

- Bakhouche, A. (2007). Does the financial sector promote economic growth? a case of Algeria. Savings and Development.
- Barro, R. J. (2006). Rare disasters and asset markets in the twentieth century.The Quarterly Journal of Economics.
- Becker, G. S. (1995). Human capital and poverty alleviation. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy.
- Becker, G. S. (2009). Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. University of Chicago Press.
- Begg, D. K., Dornbusch, R., Fischer, S., Bernier, B., Védie, H. L., & Bernier, B. (2002). Macroéconomie. Ediscience international.
- Billings, M. S. (2016). The Power of Open Education: UMass Amherst's Open Education Initiative, Springboard for New Career Choices.
- Black, S. E., & Lynch, L. M. (1996). Human-capital investments and productivity. The American Economic Review, 86(2).
- Bontis, N., & Fitz-Enz, J. (2002). Intellectual capital ROI: a causal map of human capital antecedents and consequents. Journal of Intellectual capital,3(3).
- Books, O., & Carnets, H. (2007). Titre: Revue française de pédagogie Recherches en éducation En bref: Revue spécialisée dans la recherche en éducation Editeur: ENS Éditions. European journal of psychology of education,24(3).
- Bourdieu, P., & Passeron, J. C. (1970). La reproduction éléments pour une théorie du système d'enseignement.
- Boyd, W. L., Crowson, R. L., & Mawhinney, H. M. (2015). The politics of education and the new institutionalism: Reinventing the American school. Routledge..
- Burda, M., & Wyplosz, C. (1992). Human capital, investment and migration in an integrated Europe. European Economic Review, 36(2).
- Burda, M., & Wyplosz, C. (2003). Macroéconomie: Une perspective européenne, 3ème éd.
- Butler, E. (2007). Adam Smith-A Primer. Occasional Paper.
- Cardi, F., & Plantier, J. (1993). Durkheim, sociologue de l'éducation: journées d'étude 15-16 octobre 1992. Editions L'Harmattan.
- Chval, K., & Nossaman, L. (2014). Raising the Bar on External Research Funding: Infrastructure and Strategies for Enhancing Faculty Productivity. The Journal of Faculty Development.
- Clark, B. R. (1986). The higher education system: Academic organization in cross-national perspective. Univ of California Press.

- Cohn, E., & Geske, T. G. (1990). The economics of education (Vol. 3). Oxford: Pergamon Press.
- Dedoussis, E. (2004). A cross-cultural comparison of organizational culture: evidence from universities in the Arab world and Japan. Cross Cultural Management: An International Journal.
- Dévoluy, M. (1998). Théories macroéconomiques: fondements et controverses. Armand Colin.
- Durkheim, É., Halbwachs, M., & Dubet, F. (1969). L'évolution pédagogique en France (2nd ed.). Paris: Presses universitaires de France.
- Foulquié, P. (1971). Dictionnaire de la langue pédagogique. Presses universitaires de France.
- Friedman, M. (1962). Capitalism and Freedom, Chicago: University of Chicago.
- George, S. (1992). The Baldrige quality system: The do-it-yourself way to transform your business. Wiley.
- Gintis, H. (1971). Education, technology, and the characteristics of worker productivity. The American Economic Review, 61(2).
- Grundstein, M. (2002). Gameth: un cadre directeur pour repérer les connaissances cruciales pour l'entreprise. Lamsade Université Paris-Dauphine.
- Hanhart, S., & Perez, S. (2001). La contribution de l'économie de l'éducation à la légitimité scientifique des sciences de l'éducation. De Boeck Supérieur.
- Harbison, F. H., & Myers, C. A. (1964). Education, manpower, and economic growth: Strategies of human resource development. Tata McGraw-Hill Education.
- Harvey, L., & Knight, P. T. (1996). Transforming Higher Education. Open University Press, Taylor & Francis, 1900 Frost Road, Suite 101, Bristol, PA 19007-1598.
- Hirsch, J. E. (2005). An index to quantify an individual's scientific research output. Proceedings of the National academy of Sciences of the United States of America, 102(46), 16569-16572
- Ketele, J. M. D. (2010). La pédagogie universitaire: un courant en plein développement (No. 172, pp. 5-13). ENS Éditions.
- Knight, J. (2011). Education hubs: A fad, a brand, an innovation?. Journal of Studies in International Education, 15(3).
- Kuhlthau, C. C. (2004). Seeking meaning: A process approach to library and information services. Libraries Unltd Incorporated.
- Kuhn, T. S. (2012). The structure of scientific revolutions. University of Chicago press.

- Labbé, I., Bouwens, R., Illingworth, G. D., & Franx, M. (2006). Spitzer IRAC Confirmation of z850-Dropout Galaxies in the Hubble Ultra Deep Field: Stellar Masses and Ages at z≈ 7Based on observations with the Spitzer Space Telescope, which is operated by the Jet Propulsion Laboratory, California Institute of Technology under NASA contract 1407. Support for this work was provided by NASA through contract 125790 issued by JPL/Caltech. Based on observations with the NASA/ESA Hubble Space Telescope, obtained at the Space Telescope Science Institute, which is operated .... The Astrophysical Journal Letters, 649(2), L67
- Laroche, M., Mérette, M., & Ruggeri, G. C. (1999). On the concept and dimensions of human capital in a knowledge-based economy context.Canadian Public Policy/Analyse de Politiques.
- Legendre, R. (2005). Dictionnaire actuel de l'éducation (3e éd.). Montréal : Guérin.
- Limor, H. (2015). Higher education funding: The value of information. Economics Letters 137 (2015).
- Lundvall, B. Ä., & Johnson, B. (1994). The learning economy. Journal of industry studies, 1(2).
- Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1990). A contribution to the empirics of economic growth (No. w3541). National Bureau of Economic Research.
- Marshall, A. (1971). Principes d'économie politique. Gordon & Breach.
- Mill, J. S. (1966). AN ECONOMIC AND SOCIAL FORECAST] FROM Principles of Political Economy. In A Selection of his Works. Macmillan Education UK.
- Miller, R. I. (1987). Evaluating Faculty for Promotion and Tenure. The Jossey Bass Higher Education Series. Jossey-Bass Publishers, 350 Sansome Street, San Francisco, CA 94104.
- Mincer, J. (1958). Investment in human capital and personal income distribution. The journal of political economy.
- Mukhopadhyay, N., & Ray, A. K. (2001). Effects of amino acid supplementation on the nutritive quality of fermented linseed meal protein in the diets for rohu, Labeo rohita, fingerlings. Journal of Applied Ichthyology, 17(5).
- Nassar, A. A. R. M. (2015). Activation of Educational Research Fundamentals in the Light of Knowledge Society Requirements: A Future Vision. Arabic Journal For Quality Assurance in Higher Education.
- Oakley, A. (1994). Classical economic man: human agency and methodology in the political economy of Adam Smith and JS Mill. Edward Elgar Publishing.

- OECD. (2008). Assurer et améliorer la qualité dans l'enseignement supérieur Repères pour l'élaboration des politiques, Direction de l'éducation. Division des politiques d'éducation et de formation.
- Paul, P., Toon, E., Hadadgar, A., Jirwe, M., Saxena, N., Lim, K. T. K., ... & Car, J. (2016). Online-and local area network (LAN)-based eLearning interventions for medical doctors' education. The Cochrane Library.
- Pellier, K. (2005). Propriété intellectuelle et croissance économique en France, 1791-1945. Une analyse cliométrique du modèle de Romer. Economies et Sociétés (Serie'Histoire Economique Quantitative').
- Peters, M. A. (2007). Knowledge economy, development and the future of higher education (Vol. 10). Sense Pub.
- Psacharopoulos, G. (1994). Returns to investment in education: A global update. World development, 22(9).
- Reñón, A. G. (1981). Administration et gestion de l'education: les fonctions de l'administration de l'education et la formation des administrateurs de l'education. Unesco. Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change ", Journaf of Poiétical Economy 98, octubre.
- Roux, L. (2008). Le thermalisme européen au XVIII e siècle.
- Rowntree, D. (1992). Exploring open and distance learning.
- Sabherwal, N., Ahuja, D., George, M., & Handa, A. (2015). A study on occupational stress among faculty members in Higher Education Institutions in Pune. SIMS Journal of Management Research.
- Sándor, G, N., Gergely, K., András, O, N. (2013). Governance and Funding of Higher Education – International Trends and Best Practices. Procedia - Social and Behavioral Sciences 116 (2014) .
- Say, J. B., & Say, H. (1846). Traité d'économie politique: ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses(Vol. 9). Guillaumin.
- Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. The American economic review, 51(1).
- Smith, S. D. (2016). Factors that Motivate Faculty to Pursue External Funding at a 4-Year Public Institution of Higher Education.
- Solow, R. M. (1957). Technical change and the aggregate production function.The review of Economics and Statistics.
- Spence, M. (1973). Job market signaling. The quarterly journal of Economics.

- Stage, F. K., & Manning, K. (Eds.). (2015). Research in the college context: Approaches and methods. Routledge.
- Sweetland, S. R. (1996). Human capital theory: Foundations of a field of inquiry. Review of Educational Research, 66(3).
- The Journal of Political Economy Vol. LXX, No. 5, Part 2 (University of Chicago Press).
- Thurow, L. C. (1975). Generating inequalityBasic Books. New York.
- Tinto, V. (1987). Leaving college: Rethinking the causes and cures of student attrition. University of Chicago Press, 5801 S. Ellis Avenue, Chicago, IL 60637.
- Tremblay, J. M. (2005). Georges GUSDORF, Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome VI: L'avènement des sciences humaines au siècle des Lumières.
- UNESCO. (1998) Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur de claration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le 21eme siècle: vision et action. Paris .
- Vallée, T., & Yildizoglu, M. (2001). Présentation des algorithmes génétiques et de leurs applications en économie. Revue d'économie politique, 4(2).
- Vasquez Bronfman, S. (2016). Facteurs de succès dans la mise enuvre de projets e-learning: le cas d'une banque. Systèmes d'Information et Management, 9(4), 4.
- Weisbrod, B. A. (1962). Education and investment in human capital. InInvestment in Human Beings .
- Woodhall, M. (1987). Cost-effectiveness analysis in education. Economics of education: research and studies.
- Zare, M., Pahl, C., Rahnama, H., Nilashi, M., Mardani, A., Ibrahim, O., & Ahmadi, H. (2016). Multi-criteria decision making approach in E-learning: A systematic review and classification. Applied Soft Computing.

المراجع باللغة العربية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003.
- بن أشنهو مراد، (1981)، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوحفص مباركي، (2001)، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع :الجامعة الجزائرية نموذجا، الملتقى العربي :التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات،ج1 وهران : دار الغرب للنشر والتوزيع ،2002.
- تركي رابح، (1990)، أصول التربية و التعليم لطلبة الجامعات والمعلمين و المفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- جنابي، طاهر موسى. خلف، فليح حسن. (2013). عملية تكوين المهارات و دورها في التنمية الإقتصادية في العراق. مراجعة كتاب.

- خالد عبد الجليل دويكات، (2007)، دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، نابلس التعليمية، فلسطين.
- د. رفعت عزوز د.طارق عبد الرؤوف، (2009)، إقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى.
- د. سعيد الصديقي، (2014)، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- د.عيسى صالحين فرج ، مصطفى عبد الله محمود الفقهي ، (2012) ، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.
- دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،(2012)، 50 سنة في خدمة التنمية 1965-2012، ديوان المطبوعات الجامعية.
- دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- الراشدان عبد الله، (2002)، المدخل الى التربية والتعليم، دار الشروق، عمان.
- راوية حسن (2002)، مدخل إستراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية.
- رشدي أحمد طعيمة ، (2008) ، التخطيط الاستراتيجي و الجودة الشاملة في التعليم العالي ، المؤتمر الثاني لتخطيط و تطوير التعليم والبحث العلمي في العالم العربي ، المجلد 1 ، الظهران ، جامعة الملك فهد ، المملكة العربية السعودية ، 24 ، 27 فيفري.
- زهير صيفي،(2009)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة في الإستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- زيدي عبد السلام ، قرين ربيع ، (2010) ، نماذج رائدة لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، جامعة العربي تبسة، المركز الجامعي خنشلة ، الجزائر.
- صلعة سومية، (2016)، إقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة تلمسان –الجزائر.
- عابدين محمود عباس،(2003) قضايا تخطيط التعليم وافتصادياته بين العالمية والمحلية، المصرية اللبنانية، القاهرة.
- العبادي هاشم فوزي، (2008) ، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية.
- عبد الله زاهي الرشدان، (2005)، "إقتصاديات التعليم"، دار وائل للنشر، الأردن.
- عبد النور كاظم ، (2010)، "دور الأستاذ الجامعي في تنمية التفكير و الإبداع عند طلبته و زملائه" جامعة بابل ، العراق.
- غربي علي، سلاطنية بلقاسم، قيرة إسماعيل،(2002) ، تنمية الموارد البشرية، دارالهدى، الجزائر.

- فاروق عبده فليه، (2003)، إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الكبيسي صلاح الدين، (2005)، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- مازن حسام محمد، (2004)، مناهجنا التعليمية و تكنولوجيا التعليم الإلكتروني والشبكي لبناء مجتمع المعلوماتية، العربي : رؤية مستقبلية، المؤتمر العلمي السادس عشر لكوين المعلم، المجد الأول، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
- محمد أحمد الغنام، (1983)، "المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور إقتصادي واسع"، التربية الجديدة، (تصدر عن مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية)، العدد 29،ماي 1983.
- محمد دهان،(2010)، الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- محمد عبد العزيز عجمية،(2000)، محمد علي الليثي،التنمية الإقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية،مصر.
- محمد لبيب النجيمي، الاسس الاجتماعية للتربية ،بيروت ط 8 ،1981.
- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد، (1995)، " تقويم جهود الجامعات الإسلامية، نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر: دراسة مقارنة، ورقة بحث مقدمة الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم العالي الجامعي، جامعة عين الشمس.
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض (2007)، ورقة عمل: الإستثمار قي رأس المال البشري
- المصري منذر واصف، (2003)، إقتصاديات التعليم و التدريب المهني، دار الكتب الوطنية، ط1، مصر.
- معهد اليونيسكو للإحصاء، (2007)، الموجز التعليمي العالمي : مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم، اليونسكو، مركز الإحصاء، مونتريال.
- مليحان معيضي الثبيتي، (2000)، الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية (الكويت)، العدد 54.
- منذر عبد السلام،(2017)، دراسات في إقتصاديات التربية، دار الطليعة بيروت.
- مهدي التميم، (2007)، مهارات التعليم : دراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن.
- مهدي السامرائي، (2007) ،إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان.
- الموسوعة العربية العالمية، (1999)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- موسوعة المعارف التربوية، (2007) ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

- ميلان كوبر، (1985)، إدارة المؤسسات التنمية الإدارية، ترجمة محمد قاسم القريوتي، عبد الجبار ابراهيم، المنطقة العربية للعلوم الإدارية، عمان.
- نداء محمود فرهود،(2002) التقومٌ الذات الشامل لأداء الجامعات مدخل للتطورٌ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،- العدد الأول، أكتوبر2002.
- نشوان يعقوب، (1997)، التعليم عن بعد و التعليم الجامعي المفتوح، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.